الفصل التاسع

سيناريوهات المستقبل

الفصل التاسع

سيناريوهات المستقبل

نسلم بأنه من الضرورى النظر إلى كل الشروط الابتدائية على مستوى المحاور العشرة جميعا لتحديد ملامح هذا السيناريو. إلا أنه فيما يتعلق بقطاع الصناعة ووضعية هذا القطاع على امتداد الأفق الزمنى للاستشراف حتى عام ٢٠٢٠، فقد لا تكون كافة المحاور بنفس الدرجة من الأهمية. وفى تقديرنا أن المحاور من الثالث إلى الخامس، وكذلك المحورين السابع والتاسع، لها أهمية خاصة عند تحديد ومتابعة السيناريوهات المختلفة بالنسبة لقطاع الصناعة والتصنيع.

السيناريو المرجعى أو الاتجاهى:

أولا: الشروط الابتدائية

١- القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة

تتميز مصفوفة القوى الاجتماعية فى هذا السيناريو بسيطرة (غلبة) تحالف الشرائح الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة ذات التوجه الكمبرادورى مع الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. وهذه القوى الاجتماعية تمارس أنشطة الإنتاج فى ارتباط وثيق بالشركات دولية النشاط أو تقوم بأعمال الوكالة لها فى السوق المصرية. أساس شرعية الحكم فى هذا السيناريو مستمد من دور المؤسسة العسكرية فى حماية الأمن القومى للبلاد ضد تهديدات خارجية (مصدرها دول جوار معينة) أو داخلية (من جانب الجماعات الأصولية المتطرفة)، سواء فعلية

أو محتملة. ويمارس الحكم باسم هذه القوى الاجتماعية القيادات العليا العسكرية وقيادات الرأسمالية البازغة والقيادات البيروقراطية والتكنوقراطية فى الحكومة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة.

٢- نهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة

تتخذ العديد من القرارات بصورة ارتجالية وغالبا ما تكون فى صورة **رد الفعل** أكثر منها تعبيرا عن رؤية متماسكة ومحددة. ويهيمن رئيس الجمهورية على عملية اتخاذ القرارات. ورغم وجود تعددية حزبية، إلا أن إمكانيات تداول السلطة من خلال صندوق الانتخاب تظل محدودة للغاية. وتستمر القيود على نشاط النقابات، ويظل دور البرلمان محدوداً فى مجال الرقابة والمساءلة للحكومة. يظل دور المؤسسات العلمية فى ترشيد عملية اتخاذ القرارات محدودا، ولا يتوقع أن تشهد بداية السيناريو إجراءات حاسمة للارتفاع بمستوى الكفاءة فى إدارة قطاع الأعمال وفى إدارة الجهاز الحكومى أو لتخليص المجتمع من الفساد.

٣- البحث العلمى والتطوير التكنولوجى

يؤدى ضعف الإيمان بأهمية العلم فى إدارة شئون المجتمع والدولة إلى تبديد الطاقات الفعلية والكامنة فى مراكز البحث والتطوير دون أن تتحول إلى منظومة فاعلة للعلم والتكنولوجيا. كما يؤدى الارتباط برأس المال الأجنبى إلى فقر الموارد المخصصة للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى واستمرار الاعتماد على النقل الأفقى للتكنولوجيا دون ضوابط وطنية ودون استهداف رفع قدرات الاستيعاب والتطويع للتكنولوجيا الوافدة. تزداد مخاطر وتكاليف استيراد التكنولوجيا غير الملائمة والملوثة للبيئة، كما تزداد حدة التبعية التكنولوجية. لا يحدث تعويض للدور الضعيف للدولة فى هذا المجال بجهود تذكر من جانب

القطاع الخاص. وفى هذا السيناريو، تظل الصناعة المحلية فى واد والبحث والتطوير فى واد آخر.

٤- البشر والتعليم والتدريب

استطرادا للاتجاه العام للتطور الديموغرافى يتوقع انخفاض كل من الخصوبة ومعدل النمو السكانى. وطبقا لمنظور القوى الاجتماعية الغالبة، فإن النخبة الحاكمة تستمر فى النظر الى السكان كمشكلة خطيرة. يستمر تطبيق السياسة السكانية الحالية التى تركز على قضية تنظيم الأسرة بالاعتماد على الإرشاد الطبى أساسا. ولكن يحد من فعالية هذه السياسة التقدم المحدود فى محو الأمية وفى مجال توفير الرعاية الصحية الأولية وارتفاع تكلفة التعليم والعلاج والالتباس فى النظرة إلى وضعية المرأة ودورها فى المجتمع. فى ظل كل هذا، يتجه عرض العمل إلى الزيادة بمعدل يتجاوز قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل منتجة. وتظل ظاهرة عمالة (تشغيل) الأطفال قائمة، وربما تكون مرشحة للزيادة. وتستمر الاتجاهات الحالية فى مجال التعليم: دور رئيس للدولة مع وجود قطاع خاص ينظر إلى التعليم كنشاط للربح وليس كمجال للخدمة، تعدد أنظمة التعليم مع تزايد إنشاء الجامعات الأجنبية، تواضع الاهتمام بالتعليم المستمر والتدريب الفعال.

٥- أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والهيكل الاقتصادى

فى ظل هذا السيناريو، هناك تسليم تام بالعولمة دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعظيم منافعها وتقويم أضرارها على الاقتصاد المصرى. التركيز فى مفهوم الاستقلال الوطنى على الجوانب الأمنية والعسكرية، وليس هناك اهتمام كاف ببناء قدرة ذاتية فى مجال العلم والتكنولوجيا والاقتصاد. الدور الذى تلعبه الدولة فى توجيه الاقتصاد محدود، ويزداد محدودية مع استمرار الخصخصة.

التوجه الرئيسى هنا هو الاعتماد على القطاع الخاص وعلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) من خلال المزيد من الامتيازات والضمانات. أما الموقف من الاستثمار الأجنبى غير المباشر(أو الاستثمار فى الحافظة FPI)، فقد يتغير من التحرير السائد حاليا بحيث يتم وضع قيود أو ضوابط على حركته تحت ضغط الظروف غير المواتية فى مجال النقد الأجنبى وتنامى الضغوط على سعر صرف الجنيه.

تعتمد التنمية فى ظل هذا السيناريو على آليات السوق بلا ضوابط كافية وبلا سياسات محددة – بالذات فى المجال الصناعى. يستمر تواضع معدل الادخار ويبقى معدل الاستثمار رهناً بحجم الموارد الخارجية المتاحة فى صورة قروض أجنبية واستثمارات. وتغلب على النشاط الاقتصادى إنتاجية العمل المنخفضة والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وصناعات التجميع. وتتعرض صناعات معينة (كالمنسوجات والملابس) فى بداية السيناريو لمنافسة شديدة بمفعول تطبيق اتفاقات الجات ١٩٩٤ واتفاقية المشاركة المصرية الأوربية. وتنحصر المزايا التنافسية فى سياق هذا السيناريو فى الصناعات كثيفة الطاقة والصناعات كثيفة العمل.

وبالنسبة للإطار الإقليمى للتنمية، فإن من أهم محدداته التركيز على ثلاث دوائر: العربية والإفريقية والأوربية. ويمثل الأولى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى دخلت حيز التنفيذ على مراحل بدأت من أول يناير ١٩٩٨. ويمثل الثانية تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا – كوميسا. ويمثل الدائرة الثالثة اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية التى تم التوقيع عليها فى يونيو ٢٠٠١. أما الإطار الدولى، فأهم محدداته هو استمرار النزعة للعولمة كما تتجسد فى توجهات مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والعلاقة

الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية للحصول على المعونات وجذب الاستثمارات.

٦- قضايا ذات أهمية خاصة

هناك قضايا ذات أهمية خاصة، أو قضايا حاكمة بالنسبة لتشغيل السيناريو. أهم هذه القضايا: الفقر والبطالة والفساد والتبعية. فى ضوء ما قيل فى توصيف هذا السيناريو فى المحاور الخمسة السابقة، تسود النظرة الى الفقر باعتباره مشكلة مؤقتة، تختفى مع اطراد النمو الاقتصادى. وبالتالى فالموقف هنا ينحصر فى خلق شبكات الأمان من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والضمان ونشاط الصندوق الاجتماعى. لذلك فقد يتسع نطاق الفقر فى سياق هذا السيناريو. أما بالنسبة لمشكلة البطالة، فإن وتيرة وطبيعة النمو الاقتصادى الذى يحتمل أن يتحقق فى ظل هذا السيناريو لا تتيح فرصة حقيقية للتصدى لها. كما أن ضعف فرص المشاركة الناتج عن نهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة يجعل من الصعب مواجهة ظاهرة الفساد أو حتى احتواءها. كما قد تحد الرغبة فى ولوج الأسواق الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية من إيلاء أهمية كبيرة لاعتبارات الاستقلال والشعور الوطنى. ومن ثم تستمر التبعية للقوى الكبرى، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

٧- الموارد الطبيعية والبيئة

فى ظل هذا السيناريو يتعرض المجتمع لمخاطر بيئية كبيرة تتمثل فى ارتفاع معدلات التلوث للماء والهواء والتربة نتيجة الاستهلاك المرتفع للطاقة فى الصناعة واستخدام تكنولوجيا ملوثة للبيئة وسعى رأس المال المحلى والأجنبى إلى ترويج أنماط استهلاك مضرة بعناصر البيئة. ومن الناحية الأخرى، هناك مجهودات لوقف زحف العمران على الأراضى الزراعية ولزيادة احتياطيات

البترول وإحلال الغاز الطبيعي محله فى الاستخدامات المختلفة وللاستفادة من موقع مصر الجغرافى كملتقى قارات العالم القديم الثلاث. يتميز السيناريو بعجز واضح فى تعبئة التراث القومى (العربى) والدينى (الإسلامى والمسيحى) لخدمة قضايا البيئة وصون الموارد الطبيعية. فى هذا السياق يجرى الترويج لأنماط استهلاك ترفع من تكلفة مكافحة التلوث، وتنطوى على جور على حقوق الأجيال القادمة فى الموارد.

٨- نسق القيم المتوائم مع توجيهات النخبة الحاكمة

يسود نسق قيم ويجرى الترويج له بحيث يكرس النزعة الفردية والتوجهات الاستهلاكية، والإيمان بتفوق الشمال والتسليم بالوضع الهامشى لمصر على خريطة العالم اقتصاديا وسياسيا.

٩- المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية

إن مسار العلاقات الدولية لمصر فى إطار هذا السيناريو يتحدد بتضافر الاعتبارات الجيوسياسية (المرتبطة بالموقع) والاعتبارات الجيواقتصادية (أى المرتبطة بالقوة الاقتصادية والمزايا التنافسية). وفى ظل هذا السيناريو، فإن مصر لا تشارك بشكل فاعل فى جهود إعادة صياغة النظام الدولى لصالح الجنوب. بل إنها تبتعد كلياً عن استراتيجية مواجهة الجنوب للشمال. وتستمر علاقاتها نشطة مع الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية. أما مسار العلاقات الإقليمية فإنه يتحدد بالدرجة الأولى بالاعتبارات الجيواقتصادية، حيث تسعى مصر لاغتنام الفرص المتاحة لتوسيع الأسواق وجذب الاستثمار. إلا أن ضعف إجراءات إعادة ترتيب البيت من الداخل لبناء القدرة التنافسية يضع سقفاً على فرص نجاح ذلك المسعى.

١٠- موقف الجماهير والقوى المعارضة وتناقضات السيناريو

إن مسيرة هذا السيناريو مهددة بتفاقم مشكلات الفقر والبطالة والفساد واشتداد الصراع الطبقى والتناقض بين السعى لتقوية الوضع التنافسى لمصر فى الأسواق الدولية وبين السياسات الانفتاحية غير التمييزية للنظام الحاكم وميله للرضوخ لمطالب المؤسسات الدولية قبل توفير شروط استيعاب النتائج المترتبة على تلك المطالب. ومن المتوقع أن يواجه هذا السيناريو بمعارضة من أحزاب اليسار (التجمع، الناصرى، العمل) ومن التيارات الدينية والعمال والحرفيين والرأسمالية الصغيرة والفقراء والمهمشين وشرائح الطبقة الوسطى.

ثانيا : مسار السيناريو

طبقا لهذا السيناريو[١]، يفترض استمرار الحالة الراهنة فى خطوطها العامة واستقرار المجرى الرئيسى لحركة المجتمع نحو المستقبل. وعلى هذا الأساس، فليس من الوارد ظهور تغيرات جوهرية فى النمط الحالى لردود فعل السلطة الحاكمة والفواعل الاجتماعية الأخرى إزاء التغيرات المحلية والإقليمية والدولية. ويظل هيكل القوى الاجتماعية الغالبة والمهيمنة على الحكم وأيضا هيكل النخبة السياسية الحاكمة المرتبطة بها محتفظا بسماته الرئيسية، وإن كان هذا لا ينفى احتمال تغير الوزن الخاص بواحدة أو أخرى من القوى المشتركة فى التحالف المسيطر أو النخبة الحاكمة بمرور الوقت.

وبهذا المعنى فإن السيناريو المرجعى يعنى **استمرار التوجهات والتفضيلات والآليات** التى تصف الحالة الراهنة إلى نهاية أفق السيناريو (عام ٢٠٢٠)، ما لم يحدث انهيار فى إحدى المراحل أو نقطة انقلاب فى وقت ما فى المستقبل. والملامح الرئيسية للسيناريو الاتجاهى هى بشكل أو بآخر ملامح الوضع الراهن. وعلى وجه التحديد نرصد الملامح التالية بصورة مختصرة (ملحق

(١)) : (i) ديمقراطية منقوصة وتعددية شكلية مرتبطة بترتيبات تكفل استمرار نفس القوى الاجتماعية السياسية فى السلطة دون أى إمكانية حقيقية للتداول؛ (ii) الاعتماد على القطاع الخاص وعلى آليات السوق فى التنمية، مع قصر دور الدولة على تنمية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (iii) التسليم بالعولمة دون اتخاذ ما يلزم للتعامل الإيجابى معها والإفادة منها؛ (iv) هشاشة اقتصادية فى ظل اعتماد كبير على المساعدات الخارجية مما يولد تبعية تكنولوجية ويضيق من هامش التحرك السياسى المستقل؛ (v) تشتت تخصيص الموارد على جبهة واسعة، بالذات فى قطاع الصناعة، دون تحديد أولويات واضحة فى تخصيصها مما يؤدى إلى معدل مرتفع لإهدار الموارد وارتفاع التكلفة (تدنى الإنتاجية)؛ (vi) فساد على نطاق واسع، وانخفاض ملحوظ فى كفاءة إدارة شئون المجتمع والدولة.

وربما كان من الملائم لاستجلاء معالم هذا السيناريو الاتجاهى الإشارة إلى الوثائق ذات العلاقة. فهناك وثيقة **مصر والقرن الحادى والعشرون**. التى أصدرها مجلس الوزراء (مجلس الوزراء، ١٩٩٧). وهناك **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين** (١٩٩٨/٩٧-٢٠١٧/١٦) التى أصدرتها وزارة التخطيط (وزارة التخطيط، ١٩٩٧). فقد حددت وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين **أربعة عشر اتجاها عاما** لحركة المجتمع المصرى هى : الحفاظ على الدور الإقليمى التجميعى والتوفيقى والتوحيدى العربى لمصر ارتكازاً إلى مفهوم السلام سبيلا للتعايش فى المنطقة؛ محورية النشاط الخاص واضطلاع القطاع الخاص بالدور الأكبر فى تحقيق التنمية المنشودة؛ إبتعاث الإرادة الوطنية؛ التنمية البشرية؛ التحول إلى مجتمع معرفى؛ التنوع الفكرى؛ الخروج من القوالب الجامدة (مثل الخروج من الوادى الضيق، تغيير أسلوب الرى)؛ تواصل النهضة؛ صون البيئة؛ ثقافة صون

المياه؛ سياج القانون؛ دور المجتمع المدنى؛ الدور الاجتماعى للدولة؛ والخروج من الوادى القديم.

وفى إطار هذه الاتجاهات العامة تولى وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين **أهمية خاصة للتنمية الصناعية وتضعها على رأس قائمة الأولويات** كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قوى قادر على المنافسة وتعظيم قدراته التصديرية. **فوجود قطاع صناعى قوى** قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية أمر ضرورى للتنمية الاقتصادية. ويأتى ذلك من خلال اتباع سياسات قادرة على جذب رؤوس الأموال (مصرية وغير مصرية) وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على إنشاء وتشغيل صناعات مغذية. والمستهدف طبقا للوثيقة هو زيادة حجم الاستثمار الصناعى فى مختلف مجالاته (وبوجه أخص استثمار قطاع الأعمال الخاص) بما يجعل مصر من افضل المناطق الجاذبة للاستثمار لموقعها الجغرافى المتميز **والاستقرار السياسى**.

ومن ناحية أخرى، حددت وثيقة الاستراتيجية القومية **تسعة محاور للتوجه الاستراتيجى** بعيد المدى. وهذه المحاور التسعة هى (وزارة التخطيط، ١٩٩٧):

المحور الأول : الإمتدادات الرئيسية والخروج إلى رحاب الوطن الفسيح

المحور الثانى : الانطلاقة الإنتاجية

المحور الثالث : تثمير الموقع المتميز لمصر

المحور الرابع : الاعتماد على القطاع الخاص فى التوجه الإنتاجى السلعى والخدمى

المحور الخامس : التنمية البشرية

المحور السادس : التوجه التصديرى

المحور السابع : توافر العمالة المدربة

المحور الثامن : البحث العلمى والتطوير التكنولوجى

المحور التاسع : البيئة وحمايتها

وفى هذا الإطار اتخذت عدة إجراءات لتقليل تكلفة الأعمال وتحفيز الاستثمار الخاص (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ١٦٣-١٧٠). كما بادرت الحكومة بإصدار تشريع جديد ينظم حوافز الاستثمار هو القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. ولكن الملاحظ أن هذا القانون، وهو الأداة الأساسية لتحفيز الاستثمار حاليا، يعانى من عدد من النواقص. لعل أهم تلك النواقص أنه لم يربط بشكل محدد بين الحوافز المقررة وأداء المشروعات الاستثمارية، ولم يول أهمية خاصة للاستثمار الصناعى عند تقرير الحوافز والإعفاءات التى تضمنها (سليمان وعبد الخالق وآخرون، (١٩٩٨)).

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا التوجه الاستراتيجى كما يمثله المحور الرابع أن يضطلع القطاع الخاص بما يزيد على ٨٠% من إجمالى الاستثمارات المقررة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ١٧٠).

أما بالنسبة للتوجه التصديرى المحدد فى المحور السادس، فتؤكد وزارة التخطيط أن الاستراتيجية تركز خلال السنوات العشرين القادمة على قضية تنمية الصادرات باعتبارها "ضرورة حتمية لاستقرار الموارد الخارجية وقيامها على عناصر ثابتة لا تتأثر كثيرا أو تكون خاضعة للأوضاع والعوامل الخارجية" (وزارة التخطيط، ١٩٩٧ : ١٧٨). ولكن الاستراتيجية تميل الى أخذ البيئة الخارجية المتمثلة فى العولمة كأمر مسلم به. فهى تقرر أن التحولات والتفاعلات التى طرأت على النظام الاقتصادى العالمى المعاصر (والتى يمكن أن نطلق عليها العولمة للإيجاز) قد أفرزت هذه **القواعد الحاكمة:** تزايد صعوبة الانغلاق فى سياق عالمية السوق؛ ضعف مقدرة الكيانات الصغيرة أو المنفردة

على تحقيق القدرة التنافسية؛ تنامى دور الشركات متعددة الجنسية وصعوبة عزل اقتصاديات الدول النامية عن التعامل مع تلك الشركات؛ وازدياد أهمية التخصص فى إنتاج وتوزيع المكونات جنباً إلى جنب مع السلع كاملة الصنع.

وتستهدف الاستراتيجية تحقيق المشاركة المصرية الفعالة فى التجارة الدولية. إلا أنها لا تتضمن تحديداً للمجالات التى يتم التركيز عليها **لخلق ميزة تنافسية** بقدر ما تركز على زيادة القدرة التصديرية للسلع التى تمتلك فيها مصر **قدرة تنافسية بالفعل**. فبينما تستهدف زيادة الصادرات من منتجات القطاع الصناعى التى لمصر فيها قدرة تنافسية بالفعل مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والحراريات والسجاد والموكيت والمواد الغذائية، فإن الاستراتيجية تستهدف خلق مزايا تنافسية فى بعض السلع الهندسية والكابلات الكهربائية والمنتجات الكيماوية.

أما عن **الأهداف العامة للاستراتيجية**، فقد جاءت على النحو التالى (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ص ١٩٠ وما بعدها):

١- تخفيض معدل نمو السكان تدريجيا، من ١,٩٤% إلى نحو ١,٢% بحلول عام ٢٠١٧.

٢- رفع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى من نحو ٤,٨% كمتوسط للفترة ٨٣/١٩٨٢ – ٩٧/١٩٩٦ (وهى فترة الخطط الخمسية الثلاث التى نفذت خلال تلك الفترة) إلى نحو ٦,٩% سنويا فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩٨/١٩٩٧-٠٢/٢٠٠١) ثم إلى أكثر من ٧,٦% سنويا خلال الخطط الخمسية التالية حتى عام ٢٠١٧. ومعنى هذا أنه على امتداد فترة العشرين عاما التى تغطيها الاستراتيجية (٩٨/١٩٩٧ – ١٧/٢٠١٦) يتم مضاعفة الناتج المحلى الإجمالى كل

عشر سنوات بحيث يصل عام ١٧/٢٠١٦ إلى أربعة أمثال مستواه عام ٩٧/١٩٩٦.

٣-جعل القطاعات السلعية ركيزة للنمو خلال الأفق الزمنى للاستراتيجية، حيث يتم رفع معدل نمو القطاعات السلعية إلى ٨% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٩٨/١٩٩٧-١٧/٢٠١٦.

٤-التركيز على القطاع الصناعى بصفة خاصة بحيث يتم رفع معدل النمو فى هذا القطاع إلى ١١% على الأقل، باعتبار أن الصناعة "تعد العمود الفقرى ليس فقط فى إحداث تنمية حقيقية وإنما أيضا فى الارتفاع بمعدلات هذه التنمية وتسارعها". إن الاستراتيجية خلال السنوات القادمة تؤكد على التصنيع المكثف والسريع، "وبناء قاعدة صناعية متطورة ومتكاملة تمثل ضرورة حياتية لمصر حتى تستطيع زيادة الإنتاج، كماً ونوعاً، وبمواصفات للسلع المصرية ترقى إلى نظيراتها العالمية حسب المواصفات الدولية، مع رفع مستويات الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن لتكون هذه السلع قادرة على المنافسة خارجياً ومحلياً جودة وسعراً". (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ١٩١-٩٢).

٥- رفع نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية من ٣٤% عام ٩٧/١٩٩٦ إلى ١٢٠% عام ٢٠١٧/٢٠١٦. ويعكس هذا الهدف استراتيجية التنمية المتسارعة ذات التوجه التصديرى. ويرتبط بذلك عدد من المؤشرات الدالة على نمط وحدود التكامل مع الخارج:

(أ) رفع نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى الناتج الصناعى من ١٦% إلى ٣٥%.

(ب) رفع نسبة الصادرات من السلع الزراعية الى الناتج الزراعى من ٤% إلى ١٠%.

(جـ) خفض نسبة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠% إلى ١٢%.

(د) خفض درجة اعتماد الاقتصاد المصرى على الاستيراد مقاسة بنسبة المكون الأجنبى فى الاستثمار الثابت من نحو ٢٦% إلى ١٢%.

٦-توفير فرص عمل قوامها ١١ مليونا خلال السنوات العشرين القادمة، بما يمكن من استيعاب كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال الفترة ١٩٩٧/٩٨- ٢٠١٦/ ١٧، فضلا عن امتصاص رصيد البطالة المتراكم حاليا ، بحيث ينخفض معدل البطالة إلى ٢% - ٣%، أى الوصول الى العمالة الكاملة. وتستهدف الاستراتيجية أن يتم **استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة فى قطاع الصناعة بصفة رئيسية.**

٧-استثمار ما يقرب من ٢٦% من الناتج المحلى الإجمالى سنويا فى المتوسط خلال السنوات العشرين القادمة، وهو ما يمثل ١٠٠ مليار جنيها سنويا فى المتوسط.[٢]

وقد يكون من الضرورى تقييم هذه الأهداف الاقتصادية الكلية للاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٩٧/٩٨-٢٠١٦/١٧ على خلفية الأداء الكلى للاقتصاد خلال السنوات الأربع الأولى (١٩٩٧/٩٨ - ٢٠٠٠/٠١) من الخطة الخمسية الرابعة، وهى المرحلة الأولى فى تلك الاستراتيجية. انظر الجدول (٩-١)، حيث نلاحظ التباين الكبير بين **أهداف الاستراتيجية القومية** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية **وما أمكن تحقيقه بالفعل**

خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية المذكورة. فإذا أخذنا أرقام وزارة التخطيط على علاتها (رغم أنها تميل إلى المبالغة فى الإنجاز) بالنسبة للمتحقق خلال السنوات ١٩٩٧/٩٨ - ٢٠٠٠/٢٠٠١، نجد أن معدل النمو السنوى الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى كان فى الواقع أقل كثيرا من المستهدف (٥,٥% مقابل ٦,٩%).[٣]

وفى تصورنا للسيناريو الاتجاهى سنعتمد على وثيقة وزارة التخطيط عن **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين** والوثيقة الأم لمجلس الوزراء عن **مصر والقرن الحادى والعشرين**. كما سنأخذ فى الاعتبار أيضاً رؤية وزارة التخطيط لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عام ٢٠٢٢، والتى تشكل الأساس **للخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ــ ٢٠٠٧)** الصادرة عن الوزارة فى أبريل ٢٠٠٢ [أنظر: وزارة التخطيط (٢٠٠٢) ص ٩٤]. وطبقا لهذه الوثيقة يحتل قطاع الصناعة أهمية أكبر، على الأقل من حيث المبدأ وطبقا للتوجهات العامة. فهى تؤكد أن "استراتيجية التنمية فى مصر (ترتكز) أساساً فى الانطلاقة الإنتاجية على قطاع الصناعة لما يمكن من معدل نمو مرتفع ومتزايد وإرساء قاعدة القوة الاقتصادية الذاتية للاقتصاد الوطنى". (وزارة التخطيط، ١٩٩٧ : ٢١٧). وترتكز هذه الرؤية على اعتبارات أربعة:

جدول (٩-١)

مؤشرات الأداء الاقتصادى الكلي بين الخطة الخمسية الخامسة وأهداف الاستراتيجية القومية

	(١) ٩٨/١٩٩٧-٢٠١٧/٢٠١٦	(٢) ٩٨/١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي	٦,٩ %(أ) ، ٧,٦ % (ب)	%٤,٥
معدل النمو الحقيقي للقطاعات السلعية	%٨	%٤,٠
معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة	%١١ (جـ)	%٦,٨ (جـ)
نسبة تغطية الصادرات للواردات	%١٢٠ (د)	%٤٢
نسبة الواردات السلعية إلي الناتج	%١٢	%١٩
نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار الثابت	%١٢	غ م
معدل الاستثمار (% من الناتج المحلي)	%٢٦	%١٩
نصيب القطاع الخاص في الاستثمار	%٨٠	%٥٠

الملاحظات :

(أ) مستهدف خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/١٩٩٧ – ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

(ب) يستهدف خلال الخطط الخمسية التالية ابتداء من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦.

(جـ) قطاع الصناعة والتعدين .

(د) المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ .

المصـــادر

العمود (١) : وزارة التخطيط، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة فـــي مســـتهل القرن الحادي والعشرين** (٩٧/١٩٩٨ – ١٦/٢٠١٧)، أبريل ١٩٩٧.

العمود (٢) : وزارة التخطيط، **الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة (٢٠٠٢ــ ٢٠٠٧) وخطة عامها الأول**. أبريل ٢٠٠٢.

(أ) أن **التصدير هو المحرك** الأساسى للتنمية، وهو ما يستلزم **خلق ميزة تنافسية** للصناعة الوطنية فى إطار متطلبات السوق العالمية.

(ب) أن **الإنسان هو محور تحقيق التنمية**، وليس الثروات المادية وحدها.

(ج) أن أساس النهوض بالإنتاج وتعظيمه هو **التطوير المستمر والابتكار**.

(د) أن **الصناعات الصغيرة والمكملة والمغذية هى من أفضل العناصر** لدفع التنمية الصناعية وخلق فرص العمل.

كما تقوم الرؤية الشاملة لمستقبل التنمية فى مصر على خمسة محاور أساسية هى: تنمية الإنسان العربى؛ تطوير الإدارة والبناء المؤسسى؛ تنمية قاعدة الإنتاج؛ بناء قاعدة العلم والتكنولوجيا؛ والتفاعل الخلاق مع المحيط الإقليمى والعالمى (وزارة التخطيط : ٢٠٠٢).

وعلى امتداد مسار هذا السيناريو، فإن الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بقطاع الصناعة يمكن رصدها على النحو التالى استنادا الى بيانات الجدول (٩-١):

١- يتوقع تعليق آمال كبيرة على اجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار فى الأنشطة الصناعية، سواء كانت رؤوس أموال مصرية أو عربية أو أجنبية، لكن هذه الآمال قد لا يتيسر تحقيقها على أرض الواقع. فالأداة الرئيسية لذلك هى منح الإعفاءات الضريبية والضمانات ضد المصادرة والتأميم، كما تتجلى فى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. ولكن هذا القانون تماماً مثل قانون الاستثمار السابق عليه (القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩) وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة (القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩)، يربط الإعفاءات والحوافز **بالاعتبارات المكانية، وليس بنوع النشاط أو بمردود النشاط** من حيث التصدير أو خلق فرص العمل

(سليمان وعبد الخالق وآخرون، ١٩٩٨). لذلك كان حجم الاستثمار المتدفق لقطاع الصناعة هزيلا.

٢- يتوقع استمرار الاتجاه الذى تبلور فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لتقليل دور الدولة فى مجال الاستثمار والإنتاج المباشر، بما فى ذلك الاستثمار والإنتاج فى قطاع الصناعة. ويرتبط بذلك الاستمرار فى تدعيم الدولة للبنية الأساسية من طاقة وطرق واتصالات كعنصر جذب لقيام القطاع الخاص بإنشاء المشروعات الصناعية فى المدن والمجتمعات الجديدة.

٣- يتوقع التوسع فى إقامة ما يسمى المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة كآليات لحفز الاستثمار الخاص، فى ضوء صدور قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة فى يونيو عام ٢٠٠٢.

٤- يتوقع الاستمرار فى عملية خصخصة مشروعات القطاع العام الصناعى ولكن ربما بوتيرة أقل سرعة بالمقارنة بما تم فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى منذ ١٩٩١ وحتى الآن.

٥- يتوقع الاستمرار فى عملية تحرير التجارة؛ بالذات خلال النصف الأول من فترة الاستشراف، فى إطار الاتفاقات الثنائية والجماعية (متعددة الأطراف) لإقامة مناطق تجارة حرة – بالذات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشاركة مع الاتحاد الأوربى والكوميسا.

٦- وبفضل برنامج تحديث الصناعة يتوقع حدوث بعض التحسن فى التنافسية والقدرة التصديرية فى عدد محدود من الصناعات، وليس على امتداد جبهة عريضة فى القطاع الصناعى.

٧- إن احتمالات صياغة وتطبيق سياسة صناعية تجارية (سياسة للتجارة والصناعة) داخل هذا السيناريو تبدو بعيدة. والواقع أن برنامج تحديث الصناعة يخلو من شئ كهذا، فهو لا يعدو أن يكون وسيلة لتجديد الآلات والمعدات.

٨- لا تولى عناية كافية فى سياق هذا السيناريو، على الأقل فى مراحله الأولى، لقضية الإدارة الماكرواقتصادية. وعلى وجه التحديد لا يتوقع صياغة سياسة الصرف الأجنبى (نظام الصرف وما يتعلق به) أو السياسة النقدية أو المالية لتعزيز قدرة القطاع الصناعى. بل الأرجح أن تكون عناصر هذه السياسات قيوداً على انطلاق هذا القطاع (فكرة المرض الهولندى).

٩- لا يتوقع حدوث ارتفاع ملموس فى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج أو الاستثمار أو التصدير أو العمالة. (انظر الملحق (٢)) بل يتوقع أن يؤدى تطبيق اتفاقية المشاركة إلى انخفاض النصيب النسبى للعمالة فى معظم أنشطة هذا القطاع (خير الدين وآخرون، ٢٠٠١). ولكن هذه التوقعات تتوقف إلى حد ما على مآل برنامج تحديث الصناعة (الذى كان من المفترض البدء فى تنفيذه اعتبارا من عام ٢٠٠١)، وعلى النتائج التى يسفر عنها. كما يتوقع أن يؤدى تحرير التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس فى إطار الجات ١٩٩٤ إلى تعريض هذه الصناعة للمزيد من ضغوط المنافسة الشديدة، والتى قد تهدد بتراجع أهميتها النسبية فى الهيكل الصناعى[٤].

١٠- يتوقع حدوث تغير فى هيكل قطاع الصناعة. وبشكل عام، من المتصور هبوط الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج فى المرحلة الأولى من أمد هذا السيناريو على الأقل. وفى المقابل، من المتوقع ارتفاع الأهمية النسبية

لصناعة المعلوماتية وصناعة البتروكيماويات فى ضوء الاهتمام الموجه لهذه الصناعة. ونظرا لعدم احتواء السيناريو على سياسة صناعية واضحة المعالم، وغلبة النزعة لتقليل دور الدولة، فإن الهيكل الصناعى مرشح لدرجة من التفكك فى إطار هذا السيناريو. وستلعب الصناعات الصغيرة دور الملاذ الأخير لخلق فرص عمل، ولكنها لن تتكامل مع الصناعات الكبيرة. ويرتبط بهذا النمط تركيبة ووضعية قوة العمل، التى ستكون ضعيفة التنظيم بمفعول الإطار المؤسسى وبسبب تهديد شبح البطالة.

١١- سيظل اللايقين وعدم الاستقرار فى سعر صرف الجنيه المصرى أحد الكوابح الهامة لتدفق الاستثمار المباشر إلى الاقتصاد المصرى عموما، وفى قطاع الصناعة على وجه التحديد. والمشكلة هنا تكمن فى نظام الصرف وفى سياسة تحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات. فنظام الصرف المعمول به حاليا فى مصر(٥). قد أثر تأثيرا سلبيا على تنافسية الإنتاج المحلى. ومع تزايد واضطراد عجز الميزان التجارى، بدأت الضغوط على سعر صرف الجنيه تشتد (تم تخفيض سعر صرف الجنيه ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠١: فى ٣١ يناير، وفى ٦ أغسطس، وفى ١٣ ديسمبر). ومع دخول اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوربى حيز التنفيذ، سوف يتعرض الإنتاج الصناعى المحلى فى مصر لمنافسة السلع الصناعية المتدفقة بحرية من الاتحاد الأوربى. وهذا سوف يضع الإنتاج المحلى فى مأزق، إذا استمر سعر صرف الدولار الأمريكى فى الارتفاع إزاء اليورو. وبذلك ينطوى هذا السيناريو على تناقض غريب يتمثل فى تحرير التجارة مع الاتحاد الأوربى مع استمرار ربط الجنيه بالدولار. وهذا يعرض الصناعة المصرية لضغط مزدوج: ضغط

ناتج من تحرير التجارة مع الاتحاد الأوربى، وضغط ناتج من ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه المصرى (real appreciation) إزاء اليورو.

١٢- ومن العوامل الحاكمة فى تطور ومسار هذا السيناريو السياسات الاقتصادية على المستويين الماكرو والميكرو. فعلى المستوى الماكرو تتفاعل عوامل مثل تحرير التجارة (فى إطار اتفاقات الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية وفى إطار اتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية) والسياسة المالية (بالذات ما يتصل بعجز الموازنة والدين العام المحلى) وسياسة سعر الصرف فى توليد ضغوط متزايدة على القطاع الصناعى يصعب عليه مواجهتها فى ظل غياب أى سياسة صناعية. وعلى المستوى الميكرو، فإن النظام الضريبى بشكل عام وبالذات ما يتعلق منه بتحفيز الاستثمار الخاص المصرى والأجنبى (مثل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة وقانون التمويل العقارى وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة)، لا يوفر حوافز كافية لتوجيه الاستثمار الى قطاع الصناعة بدلا من القطاعات الأخرى سريعة العائد (مثل مشروعات الخدمات والعقارات). وعلى هذا الأساس، فإن استهداف تركيز النمو الاقتصادى فى قطاع الصناعة قد يصبح مستحيل التحقيق. وفى هذه الحالة، قد تتفاقم مشكلة البطالة لتؤدى، إضافة إلى العجز المالى وتدهور القيمة الخارجية للجنيه، إلى انهيار هذا السيناريو قبل حلول الأجل فى عام ٢٠٢٠. ولكن يصعب تحديد تاريخ محدد لذلك بطبيعة الحال. وربما يعزز ذلك أن السيناريو الاتجاهى ينطوى على مخاطر انفجار الصراع الاجتماعى على اقتسام الناتج. وتزداد احتمالات هذا الصراع مع اتجاه تدفقات المعونات والمساعدات الخارجية نحو الانكماش. ومع إهمال تنمية الموارد من خلال الاستثمار والتراكم يتجه ريع الأرض

الزراعية (المرتبط بندرتها المتزايدة) نحو الارتفاع، وتزداد درجة التركيز فى ملكية الأراضى وينتامى نفوذ ملاك الأراضى. وقد يؤدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة تأمين السلع الأجرية مما يزيد من تآكل تنافسية الصناعة.

سيناريو الدولة الإسلامية:

فى تحديده لخصائص الشروط الابتدائية للسيناريوهات، ركز الفريق المركزى على ثلاث صفات (الفريق المركزى، ديسمبر ١٩٩٨ : ٩):

- **الاتساق الداخلى:** ويقصد بذلك تناسق، أى عدم تنافر، المكونات المختلفة للشروط الابتدائية لكل سيناريو على حدة.
- **القابلية للبقاء:** والمقصود بذلك هو ألا يحمل حزمة الشروط الابتدائية لأى سيناريو بمواصفات أو افتراضات تحكم على السيناريو بالفشل من أول لحظة أو خلال فترة وجيزة من بدء تشغيله؛ إذ يجب أن تتاح للسيناريو فرصة معقولة للبقاء.
- **التمايز:** ويعنى ذلك أن تكون هناك فروق واضحة بين حزم الشروط الابتدائية للسيناريوهات المختلفة.

أولا : الشروط الابتدائية

وفى ضوء هذا التحديد نراجع الشروط الابتدائية لسيناريو الدولة الإسلامية كما ورد فى الوثيقة المذكورة (الفريق المركزى، ديسمبر ١٩٩٨ : ٢٨-٣٤):

(أ) فبالنسبة **للقوى الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة** فى إطار هذا السيناريو، يلتف حول هذا السيناريو العديد من الشرائح الاجتماعية "غير المستوعبة أو الرافضة لروح العصر". وتتشكل النخبة السياسية الحاكمة من "قيادات

التيارات والتنظيمات الإسلامية فيما عدا الجماعات الأكثر تطرفا"، والذين هم غالبا من المثقفين والمهنيين ورجال الأعمال، وعدد من ممثلى الشرائح الاجتماعية المذكورة أعلاه، وبعض كبار ملاك الأراضى الزراعية، يعلوهم جميعا ممثلو المرجعية الدينية.

(ب) وبالنسبة **لمنهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة**، فيتوقع اللجوء إلى "درجة عالية من الضبط الاجتماعى ذى الصبغة الدينية"، وأن "يعانى أسلوب اتخاذ القرارات من ضعف شديد فى مرتكزاته العلمية".

(ج) وبالنسبة **لأداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية**، يكون المنطلق على مسار التنمية هو التمايز الحضارى عن الغرب بالعودة إلى الأصول. وهكذا "يرفض التغريب، وترفض العولمة التى تفسر على أنها مؤامرة أو خدعة، كما ترفض اتفاقيات دولية عديدة لاعتبارها جائرة بحقوق المستضعفين، أى دول الجنوب". لذلك فإن خطر العزلة والانكفاء على الذات قائم فى ظل هذا السيناريو.

(د) وبالنسبة **للمكانة الإقليمية والعلاقات الدولية**، فإن احتمالات النزاع واردة مع بعض الدول الأخرى التى قد يزعجها اتباع مصر لنمط إسلامى فى إدارة شئون المجتمع والدولة... ويكون من الضرورى أن يواجه النظام احتمال انسحاب جانب كبير من رأس المال العربى والأجنبى المستثمر فى مصر، إضافة إلى تضاؤل التدفق الجديد من رأس المال الأجنبى. كما يسود العلاقات الدولية لمصر فى ظل هذا السيناريو "قدر كبير من التوتر وعدم الاستقرار الناشئ عن التناقض بين رفض الغرب وحضارته واتفاقاته الدولية من ناحية، والاحتياج إليه فى عدد من الأمور الحرجة من

ناحية أخرى". وبذلك يكون "خطر الصدام مع القوى الكبرى فى النظام العالمى قائما منذ بداية السيناريو".

وقد يبدو من التداعيات التى بدأت فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر أن قابلية هذا السيناريو للبقاء أو حتى للظهور مشكوك فيها. ومن هذا المنظور، فالشروط الابتدائية التى أشرنا إليها تنطوى على مواصفات ربما تحكم عليه بالفشل من أول لحظة أو خلال فترة وجيزة من بدء تشغيله. ولذلك فإن فرص هذا السيناريو كأحد البدائل الممكنة فى عملية استشراف المستقبل حتى ٢٠٢٠ إنما تستند فى تقديرنا إلى ترجيح إحدى مجموعتين من الاعتبارات. فهناك اعتبارات قد تجعل قابلية سيناريو الدولة الإسلامية للبقاء أو حتى للظهور مشكوكا فيها. وهناك على الجانب الآخر اعتبارات قد تعزز قابلية هذا السيناريو للظهور وربما الاستمرار.

وبالنسبة للاعتبارات غير المرجحة لحدوث هذا السيناريو، فلعل أهمها ما يلى:

أولا: أن البيئة الدولية التى أفرزتها أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها قد خلقت حالة من الاستقطاب على أساس مفهوم يمينى متطرف للدين. وطبقا لهذا الطرح يتم تركيز قوى الغرب على صورة نمطية مشوهة وعدائية للإسلام تخلق رد فعل سلبى فى العالم الإسلامى. وكل ذلك يفرز جوا من التوتر الذى يحمل فى طياته احتمالات عديدة وقوية للصدام على أكثر من صعيد – عسكرى أو اقتصادى أو سياسى فضلا عن الثقافى.

ثانيا: أن الكيان المصرى بأبعاده المختلفة لا يشكل كتلة حرجة تسمح لمصر أن تشق طريقها بمفردها فى إطار العزلة والانكفاء على الذات مقابل تكلفة يمكن تحملها ومردود مقبول سياسيا. وما حالة إيران إلا مثال جدير

بالاعتبار هنا؛ فإن مواردها الهائلة من النفط والغاز ربما كانت من العوامل التى يسرت استمرار التجربة دون انهيار.

ثالثا: إذا كان من بين القوى الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة فى إطار هذا السيناريو عدد من الشرائح الاجتماعية "غير المستوعبة أو الرافضة لروح العصر" كما جاء فى توصيف الفريق المركزى، فإن ذلك فى حد ذاته يحول دون إمكانية استمرار السيناريو حال قيامه.

رابعا: رغم أن من إيجابيات هذا السيناريو طبقا لبعض شروطه المرجعية التأكيد على التمايز الحضارى عن الغرب بالعودة إلى الأصول كمنطلق على مسار التنمية، إلا أن الأمر ينطوى على خطر التعميم. فتعبيرات مثل "التمايز الحضارى الغربى" و "العودة إلى الأصول" تعبيرات تحتمل الكثير من التأويل، بل تحتمل الشئ ونقيضه طبقا لمنظور الفئات التى تتولى ذلك. وعلى سبيل المثال، فى السياق الاقتصادى، هل يتم تأويل فوائد البنوك على أنها ربا أم على أنها عوائد مشروعة ؟

خامسا: من المشكوك فيه أن يمارس نظام الحكم تلك الدرجة العالية من الضبط الاجتماعى ذى الصبغة الدينية. إن زمان مثل هذه القدرة على العزل والانعزال قد ولى إلى غير رجعة. وليكن فى سقوط الستار الحديدى عبرة لمن يعتبر.

أما الاعتبارات المعززة أو المرجحة لقيام سيناريو الدولة الإسلامية فلعل أهمها أنه أكثر السيناريوهات ارتكازا على مفهوم الهوية وعلى صياغة العلاقة مع الآخر بناء على ذلك. ومن ثم فهو ينطوى على إمكانية هائلة لتعبئة مختلف القوى الاجتماعية. ولكن بالنظر الى أن الطرح الدينى الذى يستند إليه السيناريو

هو بمثابة رد فعل للصورة المشوهة والسلبية التى تروجها القوى الغربية للإسلام، فقد يجنح إلى التطرف وإعلاء الشكل على المضمون.

وبذلك نستنتج أنه وان كانت **احتمالات قيام سيناريو الدولة الإسلامية** واردة، بل تزداد ترجيحا، فى ظل أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتوابعها فى أفغانستان وفلسطين وغيرها، إلا أن **احتمالات استمرار السيناريو** تغدو مشكوكا فيها إذا فشل فى تقديم حلول فعالة لمشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل والثروة.

فبالنظر إلى تشكيلة القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة فى ظل هذا السيناريو (المحور الأول) وما يتعلق بها من نهج لاتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة (المحور الثانى)، قد يسود توجه يركز على استخلاص دروس التراث وتوظيفها لتوجيه البحث العلمى والتطوير التكنولوجى (المحور الثالث). وينطوى ذلك على نزعة للإعراض عن مجالات معينة للبحث العلمى بدعوى تعارضها مع تعاليم الدين. وقد يعانى نشاط البحث العلمى والتطوير التكنولوجى أيضا نتيجة هجرة العقول للخارج وانخفاض مساهمة الاستثمارات الأجنبية فى نقل التكنولوجيا – على الأقل فى المراحل الأولى من عمر السيناريو. كما أن منظور النخبة الحاكمة وتشكيلة القوى الاجتماعية الغالبة فى ظل هذا السيناريو إزاء المشكلة السكانية سينتج عنه صرف النظر عن جهود تنظيم الأسرة وانخفاض مشاركة الإناث فى قوة العمل والنشاط الاقتصادى. ولن يحتل الاقتصاد مركز الصورة هنا، وبالتالى سيضعف الاهتمام بالتعليم والتدريب المرتبط بأداء وتنافسية الاقتصاد. وينطوى السيناريو على رفض العولمة والسعى إلى تأكيد التمايز الحضارى مع قيادة القطاع الخاص للتنمية طبقا لآليات السوق (انظر الملحق (١) لمزيد من التفصيل).

ثانيا : مسار السيناريو

بالنسبة لتصور **مسار** سيناريو الدولة الإسلامية من منظور الصناعة والتصنيع، إذا قدر للسيناريو أن يظهر وأن يستمر، فإنه لا يبشر بإمكانية كبيرة لتطوير الصناعة بالنظر إلى الاعتبارات السابق تفصيلها. ومن المتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى حدود السيناريو الاتجاهى أو ربما أقل بعض الشئ. وسبب ذلك البيئة الدولية (وربما الإقليمية) المناوئة لهذا السيناريو وإيلاء أهمية أقل للاقتصاد انشغالاً بأمور الهوية والتمايز الحضارى. ولكن من المتوقع تغير هيكل الناتج المحلى ليعكس حرصاً أكبر على صيانةً الموارد الطبيعية (الطاقة والمياه) والعدول عن أنشطة معينة لاعتبارات دينية.

وفى ظل هذا السيناريو (انظر ملحق (٢)) ستتراجع أهمية الصناعة والزراعة وستعلو أهمية الخدمات وبالذات التجارة طبقا لمقولة أن "تسعة أعشار الرزق فى التجارة". وسيقل نتيجة لذلك نصيب الصناعة فى الناتج وفى العمالة وتتراجع حصتها فى الاستثمار، كما ستقل مساهمة الصناعة فى الصادرات السلعية ترجمة لدرجة أقل من الانخراط فى تقسيم العمل الدولى ونزعة لرفض العولمة من ناحية، وللتوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية من ناحية أخرى. كما تزداد نسبة مساهمة القطاع الخاص فى القيمة المضافة، مع درجة متزايدة لمساهمة الصناعات الصغيرة.

ومن المتوقع أن يتضمن هذا السيناريو تطورات إيجابية بالنسبة لموارد الطاقة والبيئة. فتبنى مفهوم الاستخلاف والحرص على استدامة الموارد الناضبة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، إضافة إلى تراجع أهمية الصناعة فى ظل هذا السيناريو، كل ذلك يتيح ظروفا أفضل للحفاظ على موارد الطاقة. وبالتوازى،

يتوقع أن تكون البيئة فى ظل سيناريو الدولة الإسلامية أحسن حـــالا بالمقارنـــة بغيره من السيناريوهات.

كما أن التركيز على إشباع الحاجات الأساسية قد يتيح ظروفا مواتية لتقليـــل درجة التفاوت فى توزيع الدخل. لكن ربما تتنامى درجة التوتر الناتجة عن عجز الاقتصاد عن استيعاب الأعداد المتزايدة من قوة العمل (بالنظر إلى موقف النخبة السياسية من قضية السكان وتنظيم الأسرة) ومن ثم انتشار البطالة والفقر.

ويتوقع أن يرفع شعار الإقليمية فى الإطار العربى الإسلامى فى مواجهـــة الكوكبة أو العولمة. وإزاء الضغوط الإقليمية والدوليـــة التـــى يواجهـــها هـــذا السيناريو على النحو الذى فصلناه، والعجز المحتمل عن مواجهـــة المشـــكلات الاقتصادية، فقد ينهار السيناريو بعد فترة من ظهوره يصعب التكهن بطولها.

سيناريو الرأسمالية الجديدة:

أولا : الشروط الابتدائية

بالنظر إلى تشكيلة القوى الاجتماعية الغالبة والنخبـــة السياســـة الحاكمـــة (المحدد الأول) وما يرتبط بها من نهج لاتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمـــع والدولة (المحور الثانى)، يكون التميز والكفاءة والإجادة بمضمونها الاقتصـــادى هى المعايير الحاكمة. إننا هنا إزاء تشكيلة من القوى الاجتماعية ومن ضمنـــها نخبة سياسية تجعل من الاقتصاد والأداء الاقتصادى همها الأول، وتضع نصـــب أعينها المحيط الوطنى ممثلا فى السوق المحلية، كمنطلـــق للمحيـــط الإقليمـــى والدولى. لذلك فإن هذه القوى الاجتماعية ونخبها السياسية سوف تركـــز علـــى الانخراط فى عملية تقسيم العمل الدولى بموجب مرجعية وطنية قوية. وهذا فـــى حد ذاته قد يكون عاملا مفجرا للمواجهات مع كيانات أخرى: دول معينـــة فـــى المحيط الإقليمى أو الدولى وشركات متعدية الجنسية ومنظمات دولية.

فى سياق هذا السيناريو، سيحتل الاقتصاد مركز الصورة. وسيكون هو الأصل الذى يتفرع عنه باقى الأبعاد والجوانب فى حياة المجتمع. ومن هذا تكون محاور البحث العلمى والتطور التكنولوجى (المحور الثالث) والبشر والتعليم والتدريب (المحور الرابع) وأداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية (المحور الخامس) والموارد الطبيعية والبيئية (المحور السابع) والمكانة الإقليمية والعلاقات الدولية (المحور التاسع) أكثر عناصر الشروط المرجعية أهمية وحسما بالنسبة لهذا السيناريو. لذلك سوف نركز عليها.

البحث العلمى والتطور التكنولوجى: فى إطار السيناريو يشهد قطاع البحث والتطوير طفرة كبرى. وتكون للهندسة العكسية مكانة مرموقة فى منظومة العلم والتكنولوجيا، مع وضع ضوابط محددة على نقل التكنولوجيا تتفرع من سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا. وطبقا لطبيعة هذا السيناريو، يفترض أن تحدث نقلة نوعية فى الإنفاق بنوعيه العام والخاص على البحث والتطوير، وأن تكثف مؤسسات البحث والتطوير جهودها سعيا لتحقيق تميز فى عدد من المجالات فى مقدمتها المعلوماتية والمواد الجديدة والتكنولوجيا الملائمة للمناطق الصحراوية.

البشر والتعليم والتدريب: فى إطار هذا السيناريو يكون هناك سياسة سكانية نشطة تركز على الكيف لا الكم من خلال برنامج لخفض معدل المواليد وبالتالى معدل النمو السكانى، ومن خلال سياسة تعليمية لرفع الإنتاجية (وبخاصة برنامج لمحو الأمية، ومن خلال سياسة صحية (وبخاصة برنامج للقضاء على الأمراض المتوطنة).

وسوف يكون الهدف الرئيسى للسياسة التعليمية هو تكوين نخبة متميزة ومتفوقة يعتمد عليها فى خوض غمار معركة التنافسية على المستوى العالمى

بأسرع وقت ممكن. هذا يقضى سياسات تستهدف إعادة بناء التعليم والثقافة والإعلام جذريا.

أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية: فى إطار هذا السيناريو يتم تقبل العولمة كأمر واقع لا يتم التصدى له ومقاومته بل الانخراط فيه والتنافس للفوز بالأسواق. لكن قد تسعى النخبة الحاكمة بالتعاون مع نخبات حاكمة فى دول نامية أخرى، من أجل تحسين فرص هذه الدول فى تكوين مزايا تنافسية. ومن الأمثلة الهامة هنا: الضغط لإطالة الفترات الانتقالية التى تسمح بالحماية والدعم للإنتاج المحلى فى اتفاقيات التجارة الدولية (الجات ١٩٩٤). سوف يكون التركيز فى هذا السيناريو على تشجيع القطاع الخاص، الوطنى والأجنبى، والسعى لاجتذاب رؤوس الأموال فى شكل استثمارات مباشرة. ويكون تدخل الدولة بصورة غير مباشرة تركز على السياسات الاقتصادية الكلية - بالذات النقدية والمالية، والاهتمام بمشروعات البنية الأساسية والمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية والتى يعزف عنها القطاع الخاص.

ومن السمات المميزة لهذا السيناريو ترك تخصيص الموارد بصفة أساسية لآليات السوق مع قدر من "التضبيط". فى إطار هذه السيناريو تتوثق العلاقة مع الاتحاد الأوروبى، وربما الدول العربية وبعض دول العالم الثالث كالهند.

الموارد الطبيعية والبيئية: سوف ترى النخبة الحاكمة فى الاتفاقيات والمعايير الدولية الخاصة بالبيئة قيداً على انطلاقها فى أنشطة إنتاجية معينة، بالذات فى مجال الصناعة. ورغم الالتزام بتنفيذ التعهدات القائمة، إلا أنها قد تسعى من خلال العمل الجماعى مع الدول الأخرى إلى تعديل هذه الاتفاقيات. وسوف يكون هناك تركيز أكبر على الأداة السعرية كوسيلة للتعامل مع عناصر

البيئة الحرجة مثل المياه. ومن ناحية أخرى قد تقاوم الضغوط الدولية لرفع الأسعار المحلية للطاقة.

المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية :

كأساس للمكانة الإقليمية وإطار للعلاقات الدولية يكون هناك تركيز أكثر على البعد الجيواقتصادى بالمقارنة بالبعد الجيوسياسى. وسيكون هناك سعى للتكتل الإقليمى، الأرجح أنه سيكون فى الإطار العربى أكثر من الإطار الشرق الأوسطى. ومع ذلك لا يستبعد تحقيق درجة أكبر من التعاون فى الإطار الشرق أوسطى بدعوى وضع السلام فى خدمة التقدم والتنمية. تزداد العلاقات مع الشركات دولية النشاط قوة لاجتذاب قدر أكبر من رأس المال العربى والأجنبى. يرجح أن يكون المناخ الدولى الممثل فى العولمة وانفتاح الأسواق مواتيا لهذا السيناريو.

ثانيا : مسار السيناريو

وعن تصور مسار هذا السيناريو نقول أنه يبشر بإمكانية أكبر لتطوير الصناعة من خلال تبنى سياسة صناعية نشطة، لكن نجاح هذه السياسة يظل رهناً بعمل صفقة بين الرأسماليين والعمال تنطوى على مقايضة التشغيل الكامل بأجور منخفضة لكنها مستقرة وقابلة للزيادة مع ارتفاع الإنتاجية.

ومن الممكن فى ظل هذا السيناريو رفع معدل النمو الاقتصادى إلى حدود ٧-٨% سنوياً فى المتوسط خلال الفترة. وبمقتضى التوازنات الكلية، فإن ذلك يستلزم معدلاً للاستثمار يتراوح بين ٢٥% و ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى. ولابد أنه يتضمن قدرا من ارتفاع الإنتاجية بالتوازى مع زيادة الاهتمام بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى سياق سيناريو الرأسمالية الجديدة. وحتى تكون إمكانية الاستثمار والنمو بهذه الوتيرة العالية غير متعارضة مع اعتبارات

التوازن الخارجى، من الضرورى التوصل إلى صيغة مقبولة لكل من الرأسماليين والعمال لمقايضة التشغيل الكامل بأجور منخفضة لكنها مستقرة. كما أن رفع الأجور فى حدود نسبة من الزيادة فى الإنتاجية قد يجعل حل مسألة تعبئة قدر ملائم من المدخرات المحلية لتمويل النمو الاقتصادى أكثر سهولة ويسراً.

ومن المتوقع فى ظل هذا السيناريو نمو قطاع الصناعة بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادى. هذا يعنى أن نصيب الصناعة فى توليد الدخل وكذلك توظيف العمل مرشح للزيادة طبقا لمنطق سيناريو الرأسمالية الجديدة. كما أن مساهمة الصناعة فى الصادرات سوف تزداد، وإن كان من الصعب وضع تقديرات كمية بدرجة معقولة من الثقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التضارب فى البيانات يجعل نقطة الأساس أو فترة الأساس للتنبؤات الخاصة بالمستقبل غير موثوق بها. فطبقا للبيانات الواردة فى جزء سابق من هذه الدراسة (الفصل الرابع جدول (٤-٢)) كان معدل النمو للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة فى الصناعة التحويلية خلال النصف الأول من التسعينات سالبا. ومن ناحية أخرى، توضح مؤشرات الأداء الاقتصادية للسنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الرابعة (٩٨/١٩٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) أن معدل النمو الحقيقى فى قطاع الصناعة بلغ ٨,٣% (انظر جدول (٩-١)). ونعتقد أن التقدير الأخير يميل إلى المبالغة فى مدى النمو الذى تحقق خلال الفترة. ولكن فرص تنفيذ برنامج تحديث الصناعة (أنظر الفصل الثامن فى تفصيلات هذا البرنامج) تكون أكبر بطبيعة الحال فى ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة، وبالتالى يتوقع أن يكون معدل النمو فى قطاع الصناعة أسرع.

أما عن الصناعات التى تلعب دورا أكبر فى ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة، فنتوقع أن تشمل الصناعات كثيفة استخدام الطاقة مثل الأسمدة

والكيماويات والأسمنت وربما الحديد الصلب والألومنيوم وصناعات التكنولوجيا المتقدمة. وربما أيضا صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة. واتساقا مع منطق هذا السيناريو والاهتمام بإنتاج المكونات بدلا من السلع التامة، فإن من المتوقع ارتفاع نسبة كل من الصناعات الوسيطة والرأسمالية وانخفاض نسبة الصناعات الاستهلاكية. وتجدر ملاحظة أن ذلك يشبه نمط التطور الذى ساد على امتداد الفترة ٧٢/١٩٧١ – ٩٦/١٩٩٥ (انظر الفصل الرابع، جدول (٤-٥)) ولكن مع اختلاف جوهرى فى الأسباب (صناعات تجميع فى الحالة الأخيرة وتعميق التصنيع فى الحالة الأولى). ومن هنا فإن من المتوقع أن يقترن هذا السيناريو بدرجة أعلى كثيراً، مقارنة بالسيناريو المرجعى، من ترابط الهيكل الإنتاجى الذى يتمثل فى ارتفاع دليل الترابط الخلفى للصناعات التى تنشأ طبقا له. ولكن مناط المسألة هو طبيعة العلاقة التى ستنشأ مع الشركات دولية النشاط فى إطار سيناريو الرأسمالية الجديدة. كما أنه من المتوقع فى ظل هذا السيناريو أن يرتفع النصيب النسبى للقطاع الخاص فى الصناعة التحويلية فى المجمل، وفى مختلف فروع تلك الصناعة. كما يتوقع أيضا ارتفاع نصيب الصناعة فى توليد الناتج بدرجة أكبر من ارتفاع نصيبها فى العمالة. وقد يكون هذا أحد أسباب التوتر فى المراحل المتقدمة للسيناريو، وربما الانتقال إلى سيناريو الاشتراكية الجديدة.

وقد يكون من نتيجة التطور الاقتصادى فى إطار هذا السيناريو ازدياد درجة تبلور نضج الطبقة العاملة (مع التركيز على الصناعة) والطبقة الوسطى (مع ازدياد الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى). وفى إطار الديمقراطية والتعددية السياسية وانفتاح الملعب السياسى التى يتميز بها هذا السيناريو، فقد يؤدى التوتر الناتج عن التباين فى توزيع الدخل إلى التحول إلى الاشتراكية الجديدة.

سيناريو الاشتراكية الجديدة

أولا : الشروط الابتدائية :

بالنسبة للشروط المرجعية لهذا السيناريو، فليست كل المحاور بنفس الدرجة من الأهمية. وأهم المحاور فى تقديرنا هى: البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، البشر والتعليم والتدريب، أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية، الموارد الطبيعية والبيئية، والمكانة الإقليمية والعلاقات الدولية.

البحث العلمى والتطوير التكنولوجى: سيحظى هذا المجال باهتمام كبير طبقا لهذا السيناريو، بحيث تحدث طفرة كبرى فى الإنفاق على البحوث والتطوير ونشاط فى مجال الهندسة العكسية، مع التركيز على تطوير التكنولوجيا الملائمة وبالذات كثيفة العمالة. ويقع على الدولة العبء الأكبر فى الإنفاق على البحث والتطوير وفى تنظيم هذا النشاط. ومن المتصور إعطاء أهمية أكبر للجهود المبذولة لتحقيق تميز مصرى فى مجالات تكنولوجية جديدة – بالذات الهندسة الوراثية والمعلوماتية والمواد الجديدة.

البشر والتعليم والتعلم والتدريب: أهم المعالم هنا هو النظر إلى مشكلة السكان كمشكلة كيف وليست كمشكلة كم. التركيز هنا يكون على إعادة توزيع السكان، ورفع نسبة مشاركة الإناث فى قوة العمل، ووضع حد لظاهرة تشغيل الأطفال. كما يتوقع أيضا إخضاع هجرة العمالة للخارج لدرجة أعلى من التنظيم بحيث تكون فى إطار عقود عمل جماعية أو تعاقدات تتضمن إرسال فرق عمل لإنجاز مشروعات معينة. وبالنسبة للتعليم، فإن الدولة فى هذا السيناريو تسيطر على النظام التعليمى وتطور جذريا فى المحتوى والأساليب والمراحل، مع السعى لجعل التعليم بالمجان وأن يكون إلزاميا حتى نهاية المرحلة قبل الجامعية. كذلك من المتصور أن يتم توحيد نظم التعليم والقضاء على التجزؤ والثنائية فيه،

ولكن مع الإبقاء على التعليم الأزهرى ربما بعد تطويره بقصد رفع مستواه وربطه باحتياجات المجتمع. ومن المتوقع تنفيذ برنامج عاجل لمحو الأمية.

أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية: يتشابه الموقف من العولمة فى ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة مع الموقف فى ظل سيناريو الدولة الإسلامية، والذى يتمثل فى رفض الانصياع للعولمة والانفتاح بلا ضوابط على الخارج وتحرير الاقتصاد والاحتكام لقوى السوق. الدور الأساسى فى الجهد التنموى للدولة من خلال مزيج من التخطيط وآليات السوق. وتتضمن بداية السيناريو إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل، واتخاذ إجراءات قوية لمكافحة الفقر، وتوسيع نطاق الملكية المجتمعية التى تتعدد بين ملكية عامة وملكية محليات وملكية تعاونية، وإعادة تأميم بعض المشروعات الاستراتيجية التى خضعت للخصخصة. ويتضمن السيناريو أيضا تشجيع رأس المال الوطنى على الاستثمار فى مجالات مختارة للسلع والخدمات، مع الاستعانة بالاستثمار الأجنبى فى المجالات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية العالية أو تلك التى ترتفع فيها درجة المخاطرة.

وتولى عناية خاصة لرفع معدلات الادخار المحلى والاستثمار، وتعميق التصنيع وربطه بالاحتياجات الأمنية فى إطار استقلالية التنمية، التى تعنى تنمية القدرات الوطنية وتقليل درجة الاعتماد على الخارج مع إخضاع العلاقات الخارجية لمتطلبات تطور قوى الإنتاج داخليا. وتحظى تنمية القدرات التصديرية بأهمية خاصة بين مكونات استراتيجية التنمية. ويحتل العمل الجماعى فى صورة اعتماد جماعى على النفس أو تعاون إقليمى على المستوى العربى أو مستوى العالم الثالث أهمية خاصة فى هذا السيناريو.

الموارد الطبيعية والبيئة: تعمل النخبة الحاكمة على تفادى التضحية بالبيئة فى سبيل التنمية كما حدث فى التجارب الاشتراكية "القديمة". ويتضمن ذلك العمل على تعظيم الموارد وتفادى الهدر والضياع والاهتمام بإعادة التدوير والوقاية من تلوث البيئة. ويفتح ظهور السوق الاشتراكى المجال لعلاقات اقتصادية مختلفة ونظام تسعير يضمن حسن استخدام الموارد الطبيعية النادرة، وبخاصة المياه. ولكن ربما تكون الأولوية المعطاة لإشباع الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر وتعميق التصنيع مبررا للتغاضى عن الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، على الأقل لبعض الوقت. وعلى المستوى الدولى، فإن النخبة الحاكمة ستسعى من خلال التعاون مع دول العالم الثالث للضغط من أجل تعديل الاتفاقات الدولية (مثل بروتوكول كيوتو) لتكون أقل تحيزا ضد الدول النامية.

المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية: رغم أن النظام الحاكم لن يسعى إلى الصدام المباشر مع إسرائيل وغيرها من القوى الإقليمية، إلا أنه من المتصور أن يواجه بعداوة من معظم تلك القوى. ومن المحتمل أن تشهد بداية السيناريو نزوح رأس المال العربى والأجنبى من مصر، وعزوف الشركات متعددة الجنسيات عن التعامل معها، وعداء القوى الرأسمالية الكبرى لمشروعها. وعلى سبيل التعويض، ستسعى النخبة الحاكمة فى ظل هذا السيناريو إلى تشكيل عمق خارجى من خلال تكثيف التعاون مع بعض الدول العربية والإفريقية والآسيوية.

ثانيا : مسار السيناريو

سوف تكون المرحلة الأولى لبدء تشغيل سيناريو الاشتراكية الجديدة مرحلة صعبة نوعا ما، بالنظر إلى العداء الذى تتعرض التجربة له من القوى الكبرى فى الخارج فى عالم رأسمالى أحادى القطبية. وربما يقلل من صعوبة تلك المرحلة وصول "الاشتراكيين الجدد" إلى السلطة بإرادة الناخبين. ففى هذه

الحالة، لن يكون هناك أساس مباشر للعداء من جانب القوى الكبرى باعتبار أن ما حدث هو ترجمة لمبدأ تداول السلطة. أما إذا كان وصول الاشتراكيين الجدد إلى الحكم بطريقة غير ديمقراطية، فالأرجح أن يكون عداء القوى الخارجية الكبرى شديدا بدرجة قد تحبط هذا السيناريو فى مراحله الأولى.

فإذا تجاوز السيناريو مراحله الأولى بنجاح، فإن ذلك يفتح الطريق نحو العديد من التطورات. ولعل من أهم هذه التطورات من منظور الصناعة والتصنيع توجيه جهد مكثف ومركز للتصنيع فى إطار سياسة صناعية تعترف للدولة بدور أكبر فى خلق مزايا تنافسية من خلال منظومة من الحوافز والروادع فى الحدود إلتى تسمح بها التزامات مصر فى إطار منظمة التجارة العالمية (انظر الفصل الأول). وقد تسعى الدولة لمراجعة اتفاق المشاركة المصرية – الأوربية بما يتيح إمكانية أكبر للتصنيع فى مصر. وقد يشمل ذلك تعديل برنامج تحديث الصناعة (انظر الفصل الثامن) بحيث يتضمن أيضاً الإقرار بتبنى مصر لسياسة صناعية أو **سياسة للتجارة الاستراتيجية** (أنظر الفصل الخامس). كما قد تشمل أيضا الضغط فى إطار العالم الثالث لجعل اتفاقات التجارة الدولية (الجات ومنظمة التجارة العالمية) أكثر انسجاما مع متطلبات التصنيع فى الدول النامية (انظر الفصل الأول من هذه الدراسة). وعلى صعيد النظر إلى المشكلة السكانية على أنها مشكل "كيف" (أى تتصل بنوعية وتوزيع السكان) أكثر منها مشكلة "كم" (أى تعلق بنمو وحجم السكان)، واتساقا مع ما تقضى به الجات فى مجال الدعم للمشروعات الإنتاجية، فقد يتم اعتماد المدخل الإقليمى لتطوير الصناعة. هنا يكون التركيز على مناطق معينة باعتبارها مناطق متخلفة توجه إليها الموارد والدعم لتطويرها.

ومن **إيجابيات** هذا السيناريو أنه يعيد الدولة إلى مكانها الصحيح كلاعب رئيسى فى المضمار التنموى. ولكن من أهم **التحديات** التى يصادفها ضمان

الكفاءة فى إدارة وتوجيه الموارد فى إطار الملكية العامة بمستوياتها المختلفة (ملكية الحكومة المركزية، ملكية المحليات، قطاع الأعمال العام... الخ). إذ يتوقف على مدى النجاح فى هذا المسعى (ضمان الكفاءة) القدرة على أو العجز عن تعبئة قدر مناسب من الفائض الاقتصادى لأغراض الاستثمار والتراكم. فى هذا الإطار، من الضرورى الالتزام بالمبادئ العلمية فى الإدارة على كل من المستويين الماكرو والميكرو. ولكن هذا ليس شرطاً كافياً لتحقيق الكفاءة إذ تلعب طبيعة النظام السياسى دوراً لا يقل أهمية.

وبالنسبة إلى توجهات القوى الاجتماعية والنخبة السياسية فى هذا السيناريو، ستشهد علاقات مصر الإقليمية والدولية إعادة هيكلة جذرية. قد لا تكون هناك قطيعة مع الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة، ولكن **مستوى التعامل وجوهره** سيخضع بالضرورة لتغيرات كبرى. سوف يتم تقليل اعتماد مصر على المعونات الخارجية للخروج من حالة التبعية، بالذات للولايات المتحدة. وربما يتجه الاستثمار الأجنبى للانخفاض فى البداية. وهذه التحولات سوف تخلق ضغوطاً اقتصادية تستدعى اتخاذ تدابير موازنة. لذلك يتوقع بذل جهد أكبر فى إطار هذا السيناريو لترجمة الاعتماد على الذات إلى إجراءات عملية فى السياق المحلى وفى المحيط الإقليمى والدولى. ويتوقف مدى النجاح فى التطبيق العملى لشعار الاعتماد على الذات فى السياق المحلى على التفعيل الخلاق لآليات المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار والتوزيع العادل للمنافع والتكاليف. ويتم ترجمة شعار الاعتماد على الذات إلى صيغ محددة فى المحيط الإقليمى والدولى. فيتوقع أن يشهد هذا السيناريو درجة أوسع وأعمق من التكامل العربى بحكم الانتماء القومى لمصر وبحكم المصالح المشتركة[٦]. كما يتوقع أن يتم توثيق العلاقات مع دول ذات أهمية فى الجنوب مثل الصين أو الهند باعتبارهما من أهم الشركاء القدامى فى حركة عدم الانحياز. وسوف يشهد السيناريو جهدا أكبر

لتفعيل جهود الجنوب ربما فى إطار مجموعة الـ ١٥ لتعديل قواعد اللعبة فى منظمة التجارة العالمية (بالذات اتفاقية التربس).

ستلعب الصناعة دوراً أكبر فى السياق الاقتصادى بالمقارنة بباقى السيناريوهات، ربما باستثناء سيناريو الرأسمالية الجديدة (الذى سيتيح درجة أكبر من التفاعل مع الخارج لاستقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا). (انظر ملحق (٢)). والصناعات المرشحة للريادة هنا هى الصناعات الثقيلة (الألومنيوم، الهندسية، البتروكيماويات والكيماويات الأساسية) والصناعات كثيفة استخدام العمل (الملابس الجاهزة) والتكنولوجيا (المعلوماتية والطاقة الجديدة والمتجددة).

ولن يكون توافر الخامات محليا هو المبرر الوحيد لإقامة الصناعة، بل تنشأ الصناعات المختلفة بناء على الاستهداف طبقا لسياسة صناعية. وفى هذا السياق، قد يفضل تخصيص موارد مصر من الغاز الطبيعى، وهى موارد مبشرة، كأساس للصناعات البتروكيماوية والكيماويات الأساسية، مع تخصيص جزء من عائد الغاز الطبيعى للإنفاق على البحث والتطوير فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية بالذات)[٧].

وسوف يشهد الهيكل الصناعى درجة أكبر من التكامل فى إطار سيناريو الاشتراكية الجديدة. ويتجلى هذا التكامل فى ازدياد درجة الترابط الأمامى والخلفى بين الصناعات المختلفة. كما يتجلى أيضا فى ازدياد دور الصناعات المتوسطة والصغيرة فى سياق منظومة صناعية، وليس كملاذ أخير لتسكين قوة العمل التى لا تجد مجالاً للتوظيف.

وسوف ينطوى هذا السيناريو على ارتفاع استهلاك الطاقة مما يهدد بنضوب مواردها (المقصود هنا الطاقة الأحفورية من نفط وغاز طبيعى) وبتلويث البيئة. وثمة إمكانية خلال السيناريو لتكثيف البحث والتطوير فى

مجال الطاقة الجديدة والمتجددة ولترشيد استهلاك الطاقة ولإحلال الغاز الطبيعى محل البترول فى العديد من الاستعمالات. وكل ذلك يقلل من احتمالات ظهور نقص فى إنتاج الطاقة محليا ومن مخاطر تدهور البيئة.

سيناريو التآزر الاجتماعى:

جوهر سيناريو التآزر الاجتماعى هو فكرة الوفاق الاجتماعى حول حل وسط يلقى قبول ورضا العديد من الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية. وكما يذكر الفريق المركزى (الفريق المركزى، ديسمبر ١٩٩٨)، فإن شرعية الحكم فى هذا السيناريو تقوم على "الوعد بإرضاء تطلعات النسبة الكبرى من الشعب نحو العيش الكريم والمساواة وتكافؤ الفرص وصون عزة الوطن وكرامته، وذلك دون فرض إجراءات تقشفية قاسية، ودون اللجوء إلى إجراءات تعتبر متطرفة...".

وفى تقديرنا أن مثل هذا السيناريو يفتقد مقومات التوازن السياسى بين المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية الواسعة والمتعددة التى تشكل الركيزة السياسية لهذا السيناريو. فكيف يتم الوصول إلى إجماع ؟ ومن ناحية أخرى، فإن ما ورد فى الشروط الابتدائية لهذا السيناريو فيما يتعلق بنهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة (الفريق المركزى، ديسمبر ١٩٩٨) ينطوى على تناقض جوهرى: كيف يمكن الجمع بين تعددية محكومة بسد المنافذ أمام تداول السلطة وبالمحافظة على إرث الدولة المركزية فى اتخاذ القرارات الحاكمة من ناحية، وإطلاق حق الناس فى التظاهر السلمى والإضراب عن العمل والتزام أجهزة اتخاذ القرارات على كافة المستويات بالعلانية والشفافية من ناحية أخرى؟.

وفضلا عن افتقاد هذا السيناريو للاتساق الداخلى، فإن العديد من شـــروطه الابتدائية لا تختلف عما هو موجود فى بعض السيناريوهات الأخـــرى. لذلـك سوف نسقطه من حسابنا.

الهوامش

(١) فى تحديد عناصر هذا السيناريو بشكل عام يراجع "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠: الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية لمشروع مصر ٢٠٢٠"، **أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد (٢)**، إعداد الفريق المركزى للمشروع. ديسمبر ١٩٩٨.

(٢) إذا أخذنا بعين الاعتبار هدف الاستراتيجية المتمثل فى خلق ١١ مليون فرصة عمل خلال الفترة ٩٨/١٩٩٧ – ١٧/٢٠١٦، فإن معنى ذلك أن التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة حوالى ١٨١ ألف جنيه فى المتوسط.

(٣) هناك دلائل قوية على أن معدل النمو المتحقق بالفعل أقل كثيرا مما تعلنه الجهات الرسمية. فمثلا يقدر بعض المحللين أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى للسنتين ١٩٩٩/٢٠٠٠ و ٢٠٠٠/٢٠٠١ كان فى حدود ٤% و٣% فقط، بالمقارنة بـ ٥,١% و ٤,٩% طبقا للتقديرات الرسمية المعدلة على التوالى. انظر إبراهيم العيسوى، "أدوار شركاء التنمية فى زيادة التشغيل فى مصر"، (ص ٣٣)، فى كتاب إبراهيم العيسوى، **همـوم اقتصادية مصرية**، دار ميريت، ٢٠٠٤.

(٤) ذكر وزير قطاع الأعمال أن إتمام إصلاح ٢٣ شركة فى قطاع الغزل والنسيج هو أهم برنامج لوزارة قطاع الأعمال العام فى سنة ٢٠٠٢. وتبلغ تكاليف هذا البرنامج ٣,٢ مليار جنيه لا تشمل سداد ديون هذه الشركات للبنوك والتى تبلغ ٦ مليارات جنيه. ويشمل الإصلاح تسوية هذه الديون بعد الإعفاء من جزء منها وإعادة جدولة الباقى. وتبلغ تكلفة هذه التسوية ٣ مليارات جنيه. أما الهياكل العمالية لهذه الشركات فيتكلف

إصلاحها نحو ١,٣ مليار جنيه تتمثل فى مستحقات المعاش المبكر واحتياجات التدريب التحويلى للوصول بحجم العمالة وعناصر الإنتاج الموظفة بهذه الشركات إلى الحجم الأمثل اقتصاديا. والباقى من جملة تكلفة الإصلاح يتمثل فى مبلغ ١,٩ مليار جنيه للإصلاح الإدارى والفنى، ويشمل تحديث الإدارة وإنشاء قدرات تسويقية ثم تجديد الآلات وتحديث المعدات لتقديم منتجات ذات مواصفات تنافسية. **الأهرام** ، ٢٠٠١/١٢/٢٨، ص ١٣.

(٥) وهو مرساة سعر الصرف (exchange-rate anchor)، حيث يجرى ربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى ويشتق سعر صرف الجنيه إزاء باقى العملات من سعر صرفها إزاء الدولار. ومنذ منتصف التسعينيات اتجه سعر صرف الدولار الأمريكى إزاء العملات الرئيسية فى الأسواق المالية الدولية نحو الارتفاع وتبعه الجنيه المصرى.

(٦) كمثال على المصالح المشتركة المقصودة نذكر التنسيق فى مجال صناعة البتروكيماويات، وهى من المجالات التى يتم التركيز عليها لتعميق التصنيع فى سياق هذا السيناريو. فمعلوم أن العديد من الدول العربية قد قامت بإنشاء معامل بتروكيماويات بمعزل عن الدول الأخرى، وليس على أساس التكامل الإقليمى كما حدث فى أوربا. ونتج عن ذلك ظهور وحدات صغيرة تعرض إنتاجها للتعطل بسبب صعوبة الحصول على الخامات المغذية. إن إنشاء مشروع لإنتاج تلك المواد فى مصر باستخدام الغاز بدلا من تصديره يحقق منافع جمة لكل الأطراف. أنظر: **عبد الله** (٢٠٠٢).

(٧) تقدر الاحتياطيات المؤكدة لمصر من الغاز الطبيعى بحوالى ٥٥ تريليون قدم مكعب. لكن الإنتاج يخضع لصيغة المشاركة مع الشريك الأجنبى

الذى يحصل على حوالى نصف الإنتاج السنوى لاسترداد التكاليف وكمقابل لتحمل المخاطرة (أرباح). ويرى بعض خبراء البترول أن الأفضل اقتصاديا هو استخدام الغاز الطبيعى فى التصنيع محليا بدلا من تصديره (إما مسالاً أو عبر الأنابيب) لأن التصدير ينطوى على إهدار لهذه الموارد. انظر فى تفصيلات ذلك: **عبد الله (٢٠٠٢)**.

المراجع

- إبراهيم العيسوى، **هموم اقتصادية مصرية**، القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٤.
- مجلس الوزراء، ١٩٩٧، **مصر والقرن الحادى والعشرون**. القاهرة، ١٥ مارس.
- وزارة التخطيط، ١٩٩٧، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى** مستهل **القرن الحادى والعشرين** (١٩٩٨/٩٧ – ٢٠١٧/١٦). القاهرة، أبريل.
- ----------، ٢٠٠١، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١، المجلد الأول: المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية** . مارس.
- خير الدين، هناء، طارق مرسى، لبنى عبد اللطيف، شيرين الشواربى، ٢٠٠١، "الآثار الاقتصادية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية على الاقتصاد المصرى". دراسة غير منشورة.
- وفد اللجنة الأوربية بالقاهرة، ٢٠٠٠، **برنامج تنمية الصناعة لتقديم المساندة لشركات القطاع الخاص فى مصر**. القاهرة.
- مجلس الشورى، ٢٠٠١، **تقرير اللجان النوعية للمجلس عن موضوع تحديث مصر**. القاهرة.
- عبد الله، حسين، ٢٠٠٢، "الغاز الطبيعى بين التصنيع والتصدير". دراسة غير منشورة.

الملاحق

ملحق (١) مصفوفة السيناريوهات

	(١) السيناريو المرجعى	(٢) سيناريو الدولة الإسلامية	(٣) سيناريو الرأسمالية الجديدة	(٤) سيناريو الاشتراكية الجديدة	(٥) سيناريو التآزر الاجتماعي
المحور الثالث: البحث العلمى والتطوير التكنولوجى	النقل الأفقى للتكنولوجيا دون ضوابط، للتنمية التكنولوجية تزداد. الصناعة فى واد والبحث والتطوير فى واد آخر	استخلاص دروس التراث لتوجيه البحث والتطوير. التأكيد على الحافز المحفوى – النزعة للأغراض عن مجالات معينة. انخفاض مستوى التدفق التكنولوجى من الخارج	يشهد قطاع الصناعة طفرة كبرى. الاهتمام بالهندسة العكسية. مفهوم خاص للتكنولوجيا ، ليس الأحدث ، ومع ضوابط محددة للنقل. تحقيق تمايز مصرى . القيادة للقطاع الخاص فى التمويل.	طفرة فى الإتفاق على البحوث والتطوير. نشاط الهندسة العكسية. تطوير تكنولوجيا ملائمة (كثيفة العمالة) تحقيق تمايز مصرى. الدولة عليها العبء الأكبر فى الإتفاق والتنظيم.	يشهد القطاع بعض التحسن دون تطوير جذرى ، مع الاهتمام بترشيد نقل التكنولوجيا وبعض الاهتمام بالهندسة العكسية وتطوير تكنولوجيا ملائمة للمشروعات الصغيرة .
المحور الرابع فى البشر والتعليم والتعلم والتدريب	النظر الى السكان كمشكلة. تقدم محدود فى محو الأمية . بزداد فائض العمل. استمرار الاتجاهات الحالية فى التعليم من فكماش دور المدرسة والتعددية فى نظام التعليم.	تراخى جهود تنظيم الأسرة. انخفاض مشاركة الإناث فى قوة العمل. النشاط الأهلى فى التعليم والعلاج . سيطرة الدولة على التعليم مع تراجع المحتوى والمستوى : يقل دور التعليم فى رفع القدرة التنافسية .	سياسة سكانية نشطة لخفض معدل النمو. السعى لرفع الإنتاج بالاهتمام بالتعليم والصحة. استمرار التعددية فى التعليم والصحة . اتجاه لخلق مراكز للتميز حلا لمشكلة التمويل . هذا يخلق ازدواجية من نوع جديد.	التركيز على إعادة توزيع السكان بدلا من تخفيض معدل النمو. درجة أكبر من تنظيم هجرة العمالة . رفع نسبة الإناث فى قوة العمل. سيطرة الدولة على التعليم وجعله مجانيا تماما. توحيد التعليم وتطوير التعليم الأزهرى ومحو الأمية .	الحد من النمو السكان لنشر التعليم وإشباع الحاجات الأساسية. ومجانية التعليم الى مستقبل الجامعة . استمرار التعددية مع اعتبار التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة (كشريك أكبر) والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية.
المحور الخامس أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية	القبول الكامل بالعولمة دون الإعداد لها. الاهتمام بالجوانب الأمنية والعسكرية أكثر من بناء قدرة ذاتية اقتصادية وتكنولوجية . والتنمية بالقطاع الخاص بالاعتماد على آليات السوق غير المنضبط. تراجع دور الدولة . إنتاجية عمل منخفضة. الصناعة ذات قيمة مضافة متدنية وتجميعية.	رفض العولمة ، ومعها اتفاقات دولية جديدة لأنها جاهزة.التحديث فى إطار التمايز الحضارى . قيادة القطاع الخاص للتنمية طبقا لآليات السوق. مراعاة العدالة وإشباع الحاجات. التعاون الإقليمى مع الدول العربية والإسلامية من خلال المشروعات المشتركة.	تقبل العولمة كواقع ، مع التفاوض على الأسواق. استفادة من الحركة دون هدام مع المؤسسات الدولية. الدولة تحتاز للرأسمالية المنتجة وتنشيط القطاع الخاص وجذب الاستثمارات مع الاهتمام بالبنية الأساسية . والاعتماد على آليات السوق فى التضبيط. والتعاون الاقتصادى مع المركز .	رفض العولمة وتحرير الاقتصاد واطلاق قوى السوق. دور أساسي للدولة من خلال التخطيط وآليات السوق. توسع كبير فى الملكية المجتمعية مع تشجيع رأس المال الوطنى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتم تأميم بعض المشروعات الاستراتيجية . تعميق التصنيع وتنمية الصادرات وتكامل عربى.	تحفظ على حرية الأسواق ودمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى. السعى الى تحسين شروط الكثير من الاتفاقات الدولية . الأخذ بمفهوم التنمية المستقلة مع الجمع بين الدولة والقطاع الخاص . الاهتمام بالعدالة التوزيعية كأداة لدفع الانتاجية .
المحور السابع الموارد الطبيعية والبيئية	يتطوى على مخاطر بيئية كبيرة بسبب استخدام الطاقة فى الصناعة واستخدام تكنولوجيا ملوثة. الاستثمار المحلى والأجنبى يروج أنماط استهلاك ملوثة للبيئة . التركيز على التحول الى الغاز واستغلال موقع مصر الجغرافي .	التمسك بالتمايز الحضارى وإعلاء قيم الوسطية والاعتدال وإعمار الأرض/ الاستخلاف يؤدى إلى إعادة تعريف الموارد العتاحة. الاهتمام بالترشيد و إعادة التدوير .	لايتوقع الاهتمام بأطراد التنمية وفى نفس الوقت تنفيذ الاتفاقات والمعايير الدولية الخاصة بالبيئة. ربما يظهر قطاع أعمال بيئى لخلق مزايا تنافسية . تطوير منهج مختلف فى تعويف بعض الموارد مثل المياه والاتجاه لتسعيرها ، والطاقة	اهتمام أكبر بتعظيم الموارد وتفادى الهدر والضياع. نظام تسعير للموارد الطبيعية تضمن حسن استخدامها. قد يترتب على إشباع الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر وتنسيق للتصنيع التعاضي عن بعض الأبعاد البيئية.	ينطوى على تطورات إيجابية لصالح التنمية المطردة كالحرص على تقليل الفوارق . مجال الحركة للجماعات الأهلية قد يدفع فى اتجاه الحفاظ على البيئة . النزعة التوفيقية تؤدى الى التعاضي عن بعض الهموم البيئية .
المحور التاسع المكانة الاقليمية والعلاقات الدولية	تكون الأولوية للاعتبارات الجيو اقتصادية (المرتبطة بالقوة الاقتصادية والقدرات التنافسية) فى تحديد مسار العلاقات الإقليمية . السعى لاغتنام فرص التصدير والاستثمار . ضعف إجراءات إعادة ترتيب البيت من الداخل نتيجة الفجوة التنافسية يحد من انطلاق الاستثمار . يشهد التعاون البورو متوسطى بعض النشاط من قبيل رد الفعل لمواقف الأطراف الأخرى . خضوع للأليات الدولية للضبط والتفتيش فى مجال البحوث والتطوير .	احتمالات التعاون مع دول تتقارب مع مصر من حيث النظام الاجتماعي السياسي. احتمالات النزاع مع دول أخرى فى الإقليم احتمالات استحاب رأس المال الأجنبي والعربي وتضاؤل فرص تدفق الاستثمار . العلاقات الدولية متوترة بسبب رفض الغرب والحاجة اليه . حظر التصادم مع القوى الكبرى قائم فى ظل هذا السيناريو .	يواجه السيناريو عداء معظم القوى الإقليمية بسبب تعاظم الاهتمام بالتعليم والعلم والتكنولوجيا . وقد تشهد بداية السيناريو هروب رأس المال العربي والأجنبي . كبديل ، السعى لتكوين عمق اقليمى مع الدول العربية والأفريقية والأسيوية .	توجيه عناية أكبر للتعاون العربى من خلال التجارة والمشروعات المشتركة . قد تتراجع العلاقة مع أمريكا وتتوطد مع أوروبا . لا يتوقع صدام مع الشركات دولية النشاط والاستثمارات الأجنبية لكن مع حدوث بعض التوتر مقارنة بالسيناريو المرجعى

ملحق (٢)

مؤشرات الصناعة فى ظل السيناريوهات البديلة

(نسب مئوية)

	فترة الأساس	السيناريو الاتجاهى	سيناريو الدولة الإسلامية	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الاشتراكية الجديدة
النصيب فى الناتج	٢٥,٠(أ)	٢٦	٢٢	٣٢	٢٨
النصيب فى العمالة	١٣,٣(أ)	١٥	١٣	٢٠	٢٢
النصيب فى الاستثمار الثابت	١٨,٦(أ)	٢٠	١٦	٢٥	٣٠
النصيب فى الصادرات السلعية	٥٠,٣(أ)	٥٢	٥١	٥٨	٥٥
نصيب ق خ فى القيمة المضافة	٤٦,٠(ب)	٥٣	٥٥	٦٠	٤٠
نصيب ق ع فى القيمة المضافة	٥٤,٠(ب)	٤٧	٤٤	٤٠	٦٠

المصـــادر

العمود (١)

(أ) متوسط للسنوات ٩٤/٩٥-٩٦/٩٧ مأخوذة من الجدول (٦) - (٨) فى الفصل الثانى.

(ب) متوسط للسنوات ٩٤/٩٥-٩٥/٩٦ مأخوذة من الجدول (٦) فى الفصل الرابع، الأعمـــدة (٢) - (٦) تقديرات المؤلف.

الخـــاتمة

خاتمة

إن موضوع هذه الدراسة، الصناعة والتصنيع فى مصر، بطبيعته واسع ومتشعب. ويصعب على أى شخص، أو مجموعة محدودة من الأشخاص، الإلمام بشتى أطراف الموضوع أو الغوص فى جميع أعماقه. من هنا تقتضى الدقة والموضوعية وصف الدراسة الحالية بأنها استطلاعية فى بعض عناصرها وانتقائية فى بعضها الآخر، وربما تكون قد نفذت إلى العمق فى بعض تلك العناصر. نترك الحكم فى ذلك للقارئ على كل حال. وننتقل إلي ما هو أهم. والسؤال المنطقي أن يطرح فى نهاية عمل تلك طبيعته هو: ما الذي خرجنا به من هذه الدراسة ؟ وسوف نجيب على هذا السؤال هنا دون التقيد بالترتيب والتسلسل الوارد فى الدراسة.

ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال، لابد من الإشارة إلى مشكلة المشاكل فى رصد وتحليل الواقع الاقتصادي المصري. نعنى بذلك مشكلة البيانات. فكثيرا ما شق على فريق البحث الحصول على البيانات اللازمة لتغطية بعض عناصر الدراسة على الوجه الأكمل. مثال ذلك البيانات الخاصة برصيد رأس المال فى الصناعات المختلفة. وعادة ما تجد بيانات الناتج المحلى الإجمالي والناتج المتولد فى القطاعات المختلفة بسنة أساس مختلفة مما جعل من الصعب قياس التطور الحقيقى فى هذه المتغيرات. ولعل من أكثر المشاكل تعقيدا، والتى فشلنا فى إيجاد حل لها، القفزة الكبيرة فى نصيب القيمة المضافة فى قطاع الصناعة من الناتج المحلى الإجمالي ابتداء من عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالفترة السابقة على تلك السنة.

ويبدو أن سلسلة الحسابات القومية قد تمت مراجعتها مما أفضى إلي تلك القفزة. لكن هذا يظل مجرد استنتاج لا أكثر، حيث لايوجد توثيق منشور.

نعود إلى السؤال: ما الذى خرجنا به من هذه الدراسة ؟ سنركز فى معرض الإجابة على السؤال على الاستنتاجات الرئيسية فقط، تاركين الاستنتاجات الفرعية ليطالعها القارئ فى ثنايا النص.

الاستنتاج الأول: أن الاقتصاد المصري ربما أصبح **أقل تصنيعا** خلال التسعينات من القرن العشرين مما كان عليه خلال السبعينات والثمانينات. وقد يدهش القارئ لهذه النتيجة فى ضوء ما تبرزه البيانات (الفصل الثانى، جدول (٢-٩)) من أن مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالي فى الحالة المصرية تفوق نظيرتها فى تركيا والهند والمكسيك، وتكاد تتساوى مع مساهمة الصناعة فى حالة كوريا الجنوبية. وهناك عدة أسباب للاعتقاد بتراجع التصنيع فى مصر، **منها** الشك فى حقيقة القفزة الكبيرة فى مساهمة القيمة المضافة فى الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالي. **ومنها أيضا** تراجع مركز مصر النسبى أو ترتيبها فى قائمة الدول النامية القائدة فى الأقسام الرئيسية للصناعة (الفصل الثانى، جدول (٢-١٠)). فباستثناء المنتجات الغذائية، تراجع ترتيب مصر بين الدول النامية القائدة فى الأقسام الرئيسية للصناعة فى مجالات المنسوجات والحديد والصلب والفلزات غير الحديدية. **ومنها كذلك** اتجاه القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة إلي الانخفاض خلال النصف الأول من التسعينيات، أى أن نمو الصناعة كان بالسالب خلال تلك الفترة (انظر الفصل الرابع، جدول (٤-٢)).

ومن الأسباب الأخرى التى تبرر الاعتقاد بتراجع التصنيع فى مصر اتجاه درجة التشابك القطاعى للانخفاض فى التسعينيات من القرن العشرين بالمقارنة

بالثمانينات. فكما سبق أن أشرنا، تعرضت قيمة كل من دليل حساسية التشتت (ترابط أمامي) ودليل قوة التشتت (ترابط خلفى) للانخفاض بين ١٩٨٣/٨٤ و ١٩٩١/٩٢. (راجع الفصل الثالث). ومؤدى انخفاض قيمة دليل حساسية التشتت كون الطلب النهائى يلعب دورا أكبر فى امتصاص ناتج الصناعات المختلفة، بحيث يصبح مستوى الإنتاج فى تلك الصناعات أكثر حساسية للتقلب فى مستوى الطلب النهائى.

هذا عن الاستنتاج الأول.

الاستنتاج الثانى: أن درجة اعتماد هيكل الإنتاج فى الاقتصاد المصرى على الخارج قد زادت خلال فترة الدراسة. أى أن درجة هشاشة الاقتصاد للتغيرات فى بيئته الخارجية قد أصبحت أكثر من ذى قبل. ونسوق كدليل لذلك اتجاه معامل الواردات نحو الازدياد كما يبدو من نتائج تحليل جداول المدخلات / المخرجات لعامى ١٩٨٣/٨٤ و ١٩٩١/٩٢. فكما أوضحنا فى الفصل الثالث من الدراسة، زادت قيمة معاملات الواردات المباشرة فى ثلثى عدد قطاعات الصناعة التحويلية (١٣ قطاعا) بين هاتين السنتين، ويعكس هذا التطور درجة متزايدة من انفتاح الاقتصاد المصرى على الخارج، سواء بالنسبة للتجارة أو بالنسبة للاستثمار. كما أنه يعنى أن الصفة الغالبة على التوسع الصناعى خلال الفترة هى مشروعات التجميع القائمة على استخدام المكونات المستوردة لإنتاج سلع للسوق المحلية. وقد لعب هيكل الحوافز ونظام سعر الصرف دورا هاما فى إفراز هذه الظاهرة كما أسلفنا.

الاستنتاج الثالث: أن مساهمة قطاعات سلع التجارة فى توليد الناتج المحلى الإجمالي اتجهت إلي الانخفاض بشكل قاطع على امتداد ربع القرن ١٩٦٩/٧٠ – ١٩٩٣/٩٤. (انظر الفصل الثانى، جدول (٢-١٩)). ويبدو أننا هنا إزاء

نزعة مركزية للاقتصاد المصرى خلال الفترة، لم تفلح كل الخطـــط الخمســية للتنمية فى التخلص منها – رغم أنها جميعاً كانت تتضمن باستمرار أهدافاً لزيادة نصيب هذه القطاعات (بالذات القطاعات السلعية) فى توليد الناتج. وربما يقـــدم سوء إدارة سعر الصرف خلال الجزء الأكبر من الفترة (والذى أدى الى دورات من التخفيض الإسمى سرعان ما يتلاشى مفعولها) تفسيراً مقبولا لـــهذه النزعـــة المركزية.

الاستنتاج الرابع: أن وضع وتنفيذ سياسة صناعية فى ظل اتفاقات التجـــارة الدولية التى نتجت عن جولة أورجواى (الجات ١٩٩٤) قـــد أصبحـــت أكـــثر صعوبة. فكما أوضحنا، أصبح هامش الحركة المتاح أمام الدولة فى هذا المجـــال أقل كثيرا مما كان متاحا قبلـــها (انظـــر ملحـــق الفصـــل الأول للمزيـــد مـــن التفصيلات).

ولكن الجات ١٩٩٤ لا توصد الباب كلية أمام اتخاذ تدابير وإجراءات لدعـــم الصناعة والتصنيع. فهى لا زالت تسمح بإجراءات أفقية (أى تنطبق على جميـــع الفواعل دون تمييز) والقيام بجهود للتصنيع علـــى أســـــاس جغرافـــى (تنميـــة المناطق الأكثر تخلفا). وإذا كان جوهر التصنيع هو رفـــــع الإنتاجيـــة وزيـــادة التنافسية، فإن التحولات التى جاءت فى سياق اتفاقات مراكش (الجـــات ١٩٩٤) تجعل مهمة التصنيع أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع فى السابق. ويضـــــاف إلي هذا الاعتبار، ثلاثة تطورات أخرى هامة: التطورات الأيديولوجية الممثلـــة فى اتساع نطاق سياسات التكيف الهيكلى، والتطورات التكنولوجية المتمثلة فـــى ازدياد الصفة العمومية للمستحدثات التكنولوجية (generic) والتطورات النظريـــة فى علم الاقتصاد المرتكزة على فكرة النمو الداخلى. ومضمون كل ذلك ازديـــاد أهمية التدخل الأفقي بالمقارنة بالتدخل الرأسى، واتساع المجال للتخصص المرن

وارتكاز الميزة التنافسية على تطوير التعليم والتدريب والبنية الأساسية بدلا من معطيات الموارد.

الاستنتاج الخامس: إن الإطار المؤسسى للتصنيع فى مصر غير ملائم. ولا يبدو أن هناك راعيا للتصنيع. فالهيئة العامة للتصنيع تقتصر مهمتها على التسجيل بغرض الحصر فقط. وحتى على هذا الصعيد، فالسجل الصناعى ليس شاملاً، ولا يوفر مقومات خريطة صناعية واقعية. كما أن هيئة الاستثمار يقتصر دورها على التعامل مع شريحة ضيقة تمثل المشروعات الخاضعة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار (قانون ٨ لسنة ١٩٩٧). وليس هناك حتى الآن جهة تقدم رؤية للصناعة المصرية فى الأجل المتوسط والطويل.

الاستنتاج السادس: اتجاه تكلفة وحدة العمل الى الانخفاض المطرد خلال الفترة ١٩٨٠-٩٥. ولكن انخفاضها فى الجزء الأول من الفترة (١٩٨٠-٨٨) كان بمفعول زيادة الإنتاجية، بينما كان العامل الحاسم فى اتجاهها للانخفاض بعد ١٩٨٨ هو تراجع الأجر الحقيقى للعامل (الفصل الرابع، جدول (٤-١٨)).

الاستنتاج السابع: أن نصيب القطاع العام فى القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية قد تقلص بشدة من حوالى ٩٠% فى أوائل التسعينيات إلي أقل من النصف فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى. (انظر الفصل الرابع، جدول (٤-٦)). ويأتى ذلك فى إطار التحولات الكبرى التى طرأت على الاقتصاد المصرى فى مرحلة الانفتاح ثم فى مرحلة "الإصلاح" الاقتصادى. وبالتوازى مع هذا، حدث تقلص فى نصيب القطاع العام من العمالة فى الصناعة التحويلية، ولكن بدرجة أقل. فقد هبط نصيب القطاع العام من ٨١% عام ٧٢/١٩٧١ إلي ٦١% عام ٩٦/١٩٩٥. وهذا يعنى أن التوسع فى مساهمة القطاع الخاص فى

الصناعة التحويلية لم يكن تطوراً مواتياً من منظور خلق فرص التشغيل والعمالة فى الاقتصاد المصرى.

الاستنتاج الثامن: أصبح هيكل الإنتاج فى الصناعات التحويلية أقل ترابطاً وأكثر اعتماداً على الخارج خلال التسعينيات بالمقارنة بما كان عليه فى الثمانينات. فقد كشف تحليل الترابط القطاعى بناء على مصفوفتى المعاملات الفنية لعامى ١٩٨٣/٨٤ و١٩٩١/٩٢ عن انخفاض طفيف فى درجة الترابط الأمامى وانخفاض اكبر فى درجة الترابط الخلفى فى عدد من القطاعات. ومضمون انخفاض درجة الترابط فى الاتجاهين هو أن الإنتاج الصناعى يصبح أكثر حساسية لتقلبات الطلب النهائى (فى حالة انخفاض درجة الترابط الأمامى) وأن هذا الإنتاج أصبح أكثر اعتمادا على الواردات (فى حالة انخفاض درجة الترابط الخلفى). والمحصلة النهائية أن هيكل الإنتاج الصناعى قد صار أكثر هشاشة بين عامى ١٩٨٣/٨٤ و١٩٩١/٩٢.

الاستنتاج التاسع: كشفت الدراسات القطاعية التى غطتها الدراسة (وهى لصناعات الحديد والصلب والألمنيوم والهندسية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة) عن تباين شديد فى الأداء أملته الظروف الخاصة بكل صناعة فى غياب سياسة صناعية محددة المعالم. كما كشفت الدراسات القطاعية عن التأثير السلبى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى واتفاقات جولة أورجواى (كما فى حالة الحديد والصلب والغزل والنسيج والملابس الجاهزة). لكن الدراسة كشفت أيضا أن هذا التأثير السلبى لم يلحق بصناعة الألمنيوم الخام. وربما كان تفسير ذلك التباين أن صناعة الحديد والصلب مثلا هى أساساً للإحلال محل الواردات بينما أن صناعة الألمنيوم هى صناعة تصديرية من حيث نشأتها. ولعل هذا الجزء من الدراسة يقدم دليلا قويا على خطأ التركيز على الإصلاح النقدى والمالى

وإهمال الاقتصاد الحقيقى. كما يقدم دليلا قويا أيضا علـى الخطـأ فـى تتـابع إجراءات الإصلاح الاقتصادى. وبالنسبة لدعـاوى البنـك الدولـى والوكالـة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بأن إنتاج خام الألمنيوم ينطوى على قيمـة مضافة سالبة بالأسعار العالمية للطاقة، فقد اتضح مـن تقديراتنـا أن القيمـة المضافة بالأسعار العالمية موجبة وليست سالبة – ناهيك عن الأثـر التنمـوى لمجمع الألمنيوم فى تطوير منطقة منسية هى صحراء نجع حمادى.

الاستنتاج العاشر: أن نمط التخصص الصناعى لمصر مرهـون بوجـود إستراتيجية واضحة تترجم إلى سياسة صناعية محددة المعالم، ولكنـه محكـوم أيضاً بالاتجاه العالمى لتدويل الإنتاج والتخصص فـى المكونـات بـدلاً مـن التخصص فى المنتجات الكاملة. وهذا يطرح قضية الموقـف مـن الاسـتثمار الأجنبى والشركات دولية النشاط. وفى هذا السياق، فإن السيناريو الـذى يتيـح فرصة أكبر للتكامل الإقليمى سوف يوفر إطاراً أفضل لتطوير الصناعة وإنجـاز مهمة التصنيع. لكن هذا يقتضى إيلاء أهمية قصوى للتعليـم والبحـث العلمـى والتطوير.

إصدارات مكتبة مصر ٢٠٢٠

١ - إبراهيم العيسوى، **التنمية فى عالم متغير - دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، طبعة أولى ٢٠٠٠، وطبعة ثانية ٢٠٠١.

٢ - محمود منصور عبد الفتاح وآخرون، **الزراعة والغذاء فى مصر - الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٣ - عاطف هلال، **الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠**، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١.

٤ - عصام الحناوى، **قضايا البيئة والتنمية فى مصر - الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٥ - محمد نصر الدين علام وآخرون، **المياه والأراضى الزراعية فى مصر - الماضى والحاضر والمستقبل**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١.

٦ - فايز مراد مينا، **التعليم فى مصر - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠١.

٧ - عبد الباسط عبد المعطى، **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠١.

٨ - محمد منير مجاهد، **مصادر الطاقة فى مصر وآفاق تنميتها**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٩ - سمير فياض، **الصحة فى مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠١.

١٠ - محمد عراقى وآخرون، **قطاع النقل فى مصر - الماضى والحاضر المستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠١.

١١ - ماجد عثمان وآخرون **السكان وقوة العمل فى مصر - الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠١.

١٢ - محمد مختار الحلوجى وآخرون، **منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٣ - سمعان بطرس فرج الله، **مصر والدائرة المتوسطية - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٤ - محيا على زيتون، **السياحة ومستقبل مصر بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر** - دار الشروق القاهرة.

١٥- عبد المنعم بلال، **الاتصالات والمعلومات فى مصر - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠** المكتبة الأكاديمية - القاهرة.

١٦- سلوى العامرى وآخرون، **أجيال المستقبل: الطفولة والشباب**، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١.

١٧ - على سليمان، **العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى** - دار الشروق- القاهرة.

١٨ - عبد المنعم تليمة وآخرون، **فى الثقافة المصرية**، دار ميريت - القاهرة.

١٩ - محمد أديب غنيمى وآخرون، **التطور التكنولوجى فى مصر** ـ المكتبة الأكاديمية ـ القاهرة.

٢٠- جودة عبد الخالق وآخرون، **الصناعة والتصنيع فى مصر** ـ المكتبة الأكاديمية ـ القاهرة.

ويصدر قريبا

٢١- سلوى العنترى وآخرون، **القطاع المالى وتمويل التنمية فى مصر.**

٢٢- أبو زيد راجح وآخرون، **العمران.**

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٢٠٢٨٢
ISBN : 977-281-258-4
مطابع الدار الهندسية ت: ٥٤٠٢٥٩٨